

النقول الشرعية

في

الرد على الوهابية

للشيخ حسن الشطي الحنبلي

دار غار
حراء

تحقيق
بسام حسن عمقية

المكتبة المخصصة للرد على الوهابية

جميع الحقوق محفوظة

دار غـ^ل حراء

دمشق - سوريا هاتف : ٢٢١٩٠٤٧

طبع بموجب موافقة وزارة الإعلام رقم /٣٩٢٨١/ تاريخ ١٣ / ٥ / ١٩٩٧

توزيع :

دار الهيثم - هاتف : ٤٤٤٥٦٦٥

دار الألباب - هاتف : ٢٢٣٩٨٢٠

النُّقُولُ الشَّرْعِيَّةُ

فِي الرَّدِّ عَلَى الْوَهَابِيَّةِ

لِلشَّيْخِ حَسَنِ الْأَشْطِيِّ الْحَنْبَلِيِّ

تَحْقِيقُ

بِسَّامِ عَمْقِيَّةَ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي يقول الحق وهو يهدي السبيل، والصلاة والسلام على الفاتح الخاتم سيدنا محمد ﷺ أشرف نبي وأكرم دليل، وعلى آله وصحبه المتبعين لمقاله وحاله وحقيقة أمره على التفصيل، صلاةً وسلاماً دائماً دائمين في كل بكرة وأصيل، وبعد: فهذه رسالة وجيزة دعت إليها الحاجة مشتملة على مسائل شرعية غمض فهمها على بعض من الناس ممن استولى على عقله الوسواس الخناس الذي يوسوس في صدور الناس، وصار يحسن إليهم اتباع أهواء عقولهم، ويزين لهم إلقاء ذلك لكثير من عوام الناس، فخوفاً على زيغ عقائدهم الفطرية استعنت بحول الله وقوته معتمداً عليه في كشف وإيضاح معانيها بما وقفت عليه من النصوص على ما ذكره الأئمة الموثقون بهم من خدمة هذا الشرع الشريف المحفوظ من الزيغ والإلحاد بطائفة أخبر عنهم عليه الصلاة والسلام بقوله: ((لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من

خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك»^(١) والله الموفق
والمسهل لأسباب الخير والصواب، وقد رتبها على مقدمة
وخاتمة:

أما المقدمة فتحتوي على خمس مقالات (المقالة الأولى) في
بحث الاجتهاد وشروطه، (والثانية) في تقسيم الشرك إلى جلي
وخفي، وكذلك البدعة إلى أقسامها المشهورة، (والثالثة) في حياة
الأنبياء والشهداء ومن أكرمه الله تعالى من عباده في قبورهم وأنهم
ليسوا بأموات بصحيح الأخبار وصريح الآيات، (والرابعة) في
جواز التوسل والاستغاثة بالأنبياء والصالحين أحياءاً وأمواتاً وإثبات
كراماتهم كذلك وأن لهم عند ربهم ما يشاؤون، (والخامسة) في
حكم زيارة القبور وجواز شد الرحال إليها سيما لزيارة قبره عليه
السلام، والخاتمة في طرف من التصوف ونبذة من العقائد الدينية
وغيرها فأقول وبالله التوفيق ويده أزمة التحقيق

(١). رواه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة (باب: قول
النبي ﷺ : لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق) رقم [٧٣١١]،
ومسلم في كتاب الإمارة (باب: قوله ﷺ : لا تزال طائفة من أمتي
ظاهرين على الحق) رقم [١٩٢٠].

المقالة الأولى في الاجتهاد

وحقيقته بذل الفقيه الجهد والوسع في تحصيل الظن لدرك حكم شرعي على وجه يُحسُّ من النفس العجز عن المزيد عليه، كما ذكره في التحرير القاضي المرادوي في أصول الحنابلة.

أقول: قد ذكر جمهور فقهاء المذاهب الأربعة والأصوليين أنه لا يجوز خلوُّ عصر من مجتهد، وأنه فرض كفاية. واستدلوا على المطلوب بدلائل مذكورة في محلها يطول بسطها، لكنهم شرطوا في المجتهد شروطاً تأتي غالبها متفق عليه فيما بينهم، فالخروج عنه عدول^(١) عن الجماعة والسواد الأعظم^(٢) المنهي عنه بصرائح الأحاديث الصحيحة^(٣)، ولا

(١). عدَلَ عن الجماعة عدولاً أي شذَّ ومال عنها.

(٢). السواد هو العدد الكثير أو هو الأعم الأغلب.

(٣). يقول النبي ﷺ: ((من أتاكم وأمركم جميع على رجل يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه)) رواه مسلم في كتاب الإمامة (باب: حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع) رقم [١٨٥٢].

شك في صعوبة تحصيل هذه المرتبة واستيفاء الشروط في أحد، سيما في هذا الزمان الكثير الفساد، التلليل الخير، المتبع فيه الأهواء، حتى أنه منذ أعصار^(١) بعيدة لم يظهر من توفرت فيه شروط الاجتهاد، ولذا صرح بعضهم بانقطاعه، وهو الظاهر لعدم ظهور من هو واقف على حدود انتقوى، خال من الهوى والبدعة في أقواله وأفعاله وأحواله، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وقد ذكر جمهور الأصوليين من فقهاء المذاهب المدونة في المجتهد شروطاً منها أن يحوي علم الكتاب والسنة بوجوهه ومعانيه لغةً وشرعاً وأقسامه المشهورة، وعلم السنة متناً وسنداً كذلك، ووجوه القياس كذلك، كما ذكر في التوضيح لصدر الشريعة، وقال في التحرير وشرحه المذكور:

وقال عليه السلام : ((إنه ستكون هنات وهنات فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان)) رواه مسلم رقم [١٨٥٢] ورواه النسائي في كتاب تحريم الدم (باب: قتل من فارق الجماعة) رقم [٤٠٢٠].

(١). جمع العصر وهو الدهر أو هو الحقبة الزمنية.

(وشروط المجتهد كونه فقيهاً، والفقهاء هو العالم بأصول الفقه، أي له قدرة على استخراج الأحكام من أدلتها، والعالم بما تستمد منه أصول الفقه، وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس بالوجوه المذكورة ومعرفة الاستدلال والأصول المختلف فيها وما يعتبر للحكم في الجملة من حيث يعتبر ذلك للحكم أو من حيث الكيفية، كتقدم ما يجب تأخير، وتأخير ما يجب تقديمه، لأن ذلك كله آلة للمجتهد كالقلم للكاتِب، والعالم أيضاً بالأدلة السمعية مفصلةً، وباختلاف مراتبها فتضمن ذلك أن يكون عنده قوةٌ وسجيةٌ يقتدر بها على التصرف بالجمع والتفريق والترتيب والتصحيح والإفساد، فأن ذلك ملاك صناعة الفقه).

وقال حجة الإسلام الغزالي: (إذا لم يتكلم الفقيه في مسألة لم يسمعها ككلامه في مسألة سمعها فليس بفقيه) ويشترط أيضاً علمه بالناسخ والمنسوخ وعلمه أيضاً بصحة الحديث وضعفه متناً وسنداً، وأن يعرف من النحو واللغة أي

بطريق الملكة^(١) ما يكفيه لمعرفة ما يتعلق بهما، أي الكتاب والسنة من نص وظاهر ومحمل ومبين وحقيقة ومجاز إلى آخر الأقسام التي بلغت تفصيلاً إلى ثمانين قسماً، وأن يعلم المراد من فحوى الخطاب ودليل الخطاب ولحنه ومفهومه، لأن بعض الأحكام يتعلق به ويتوقف عليه توقفاً ضرورياً كقوله عليه السلام ((اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر))^(٢) أبا بكر وعمر بالنصب على النداء فعلى رواية الجر وهي الثابتة المشهورة هما مقتدى بهما، وعلى رواية النصب هما مقتديان بغيرهما، وأمثال ذلك كثير.

وقد فرق الفقهاء بين من يعرف العربية ومن لا يعرفها في كثير من المسائل، في الطلاق والإقرار وغيرهما على ما تقرر

(١). الملكة هي الصفة الراسخة في النفس أو هي القدرة الإبداعية المتأصلة في النفس.

(٢). رواه الترمذي في كتاب المناقب عن رسول الله ﷺ (باب: في مناقب أبي بكر وعمر كليهما) رقم [٣٦٦٢] وقال حديث حسن. ورواه ابن ماجه في المقدمة رقم [٩٧] والإمام أحمد في مسنده رقم [٢٢٧٣٤].

في موضعه، وشرطه أيضاً علمه بالمجمّع عليه والمختلف فيه ومواقع والإجماع حتى لا يقع في مخالفته، وعلمه أيضاً بأسباب السّؤول في الآيات القرآنية وأسباب الأحاديث النبوية ليعرف المراد من ذلك وما يتعلق بهما من تخصيص أو تعميم، وشرطه أيضاً علمه بمعرفة الله تعالى وبصفاته الواجبة له وتزويده عن صفات المحدثين وغير ذلك مما يجوز عليه تعالى ويمتنع، مصداقاً بالرسول عليه السلام وما جاء به من الشرع المنقول عنه بدليله الإجمالي، وبالرسل وبقية السمعيّات المقررة في كتب العقائد على النهج المستقيم، هذا من عبارة التحرير وشرحه ونحو ذلك في أصول الشافعية، وقريب منه في أصول ابن الحاجب وشرّاحه من أصول المالكية، وإذ قد علمت ذلك كله تبين لك انقطاع الاجتهاد في هذا الزمان، وأن ما وقع في عبارة بعضهم من عدم انقطاعه محض فرض وتقدير، وبين العبارتين خلاف لفظي، وبناء على ما تقرر فمن ادعى في هذا الزمان الاجتهاد فيسأل عن الشروط المذكورة، ويبحث في وجودها فيه، بمثال ما في حادثة ما، فإن أقام عليها الدليل من الأصول الأربعة بلا

مُعارض بوجه صحيح، فحينئذٍ يسلم له وهيهات، لا شك أن من أدعى ذلك في هذا الزمان فعليه إمارة البهتان، كما ويقع دعوى ذلك من فرقة شاذة نسبت نفسها للحنابلة من جهة نجد التي يخرج بها قرن الشيطان كما ورد في الحديث^(١) حتى أنهم ربما يستدلون بالإجماع لا بالقياس أصلاً، بل يقتصرون على الاستدلال بالكتاب والسنة بلا فهم منهم لشيء من الوجوه السابقة، ولا معرفة منهم بمبادئ العلوم فضلاً عن مقاصدها وأصولها ويُعلّمون أولادهم من إبان نشوئهم^(٢) هذه

(١). قال رسول الله ﷺ : ((الإيمان يمان والفتنة من ها هنا حيث يطلع قرن الشيطان)) أخرجه البخاري في المغازي (باب: قدوم الأشعرين وأهل اليمن) رقم [٤٣٨٩] ومسلم في كتاب الإيمان رقم [٥٢].

وقال رسول الله ﷺ : ((اللهم بارك لنا في شامنا، اللهم بارك لنا في يمننا، قالوا: وفي نجدنا قال الثالثة: هناك الزلازل والفتن ومنها يطلع قرن الشيطان)) رواه البخاري في كتاب الفتن (باب: قول النبي ﷺ : الفتنة من قبل المشرق) رقم [٧٠٩٤].

(٢). أي أول عهدهم بها.

الدعوى، ويجرؤونهم على الاحتجاجات بظواهر النصوص وترك ما وراء ذلك من جهلٍ ومكابرة.

وقد ينكرون دعوى الاجتهاد ويحتجون بعبارة شيخ الإسلام ابن تيمية فقط، مع أن الإمام المذكور قد خرج عن المذهب الحنبلي في عدة مسائل تفرّد بها وتهيأ بخصوصها للاجتهاد المطلق، إلا أنها لم تُدون على كونها مذهباً له كما دونت فروع مسائل المذاهب الأربعة، فمنها ما كان يجب المناظرة فيه، ولم يُفتَ به لأحد، كمسألة إلغاء مفهوم العدد المطلق في الطلاق وأنه يقع واحدة وإن كان بلفظ الثلاث أو الألف أو الأكثر من ذلك، ومنها تحريم شد الرحل لغير المساجد الثلاثة، ومنها منع الاستغاثة بالأنبياء والصالحين وغير ذلك مما هو مذكور في مواضعه، فليست المائل المذكورة من مذهب أحمد، ولا ورد فيها رواية عن أحمد.

ونص فقهاء الحنابلة على أنه لا يتابع فيها، فمن ادعى أنه حنبلي المذهب فليس له القول بها، كما قالت به هذه الفرقة المذكورة عن جهل وانطماس بصيرة، وفقنا الله تعالى

وإياهم لاتباع سبيل المصطفى عليه السلام الداعي إليها على
بصيرة هو ومن اتبعه.

المقالة الثانية في الشرك والبدعة وأقسامهما

أما الشرك فهو قسمان: جلي^(١) أكبر: وهو عبادة الأوثان والأصنام.

وخفي أصغر: وهو النظر إلى الأسباب والوقوف معها والتعمق فيها مع الغفلة عن سببها، ومنه الرياء، ويسمى الشرك الأصغر كما صرح به الحديث الآتي، ويدل لانقسامه إلى ما ذكر القرآن والخبر والإجماع، أما القرآن فقوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٦] فقد أطلق الحق تعالى على أكثر المكلفين من العباد لفظ الشرك في حالة الإيمان، فلو كان المراد به ما يقابل الإيمان وبيانه لزم التناقض في قوله تعالى، وهو بديهي البطلان، فعلمنا أن المراد به قسم آخر وهو الخفي.

وأما السنة فعن أبي موسى الأشعري رفعه قال: خطبنا رسول الله ﷺ ذات يوم فقال: ((يا أيها الناس اتقوا هذا

(١). الجلي هو الواضح المرئي الذي لا لبس فيه.

الشرك فإنه أخفى من ديب النمل على الصفا))^(١) وفي رواية أخرى ((الشرك في أمتي أخفى من ديب النمل على الصفا))^(٢)، قال شارحه المناوي: لأنهم ينظرون للأسباب كالمطر غافلين عن المسبب، ومن وقف مع الأسباب فقد اتخذ من دون الله أولياء فلا يخرج عنه المؤمن إلا بهتك حجب الأسباب ومشاهدة الكل من رب الأرباب، وأشار بقول أخفى... إلخ إلى أنه متلاشٍ فيهم رضغهم لفضل يقينهم، سيما وفيهم مثل أبي بكر وعمر، فإنه وإن خطر لهم فإنه خطور خفي لا يؤثر في نفوسهم كما لا يؤثر ديب النمل على الصفا، وهذا ظاهر، وتمام الحديث المذكور: فقال له من شاء الله أن يقول فكيف ننفيه يا رسول الله وهو أخفى من ديب النمل؟ فقال ﷺ قولوا: ((اللهم إنا نعوذ بك أن نشرك بك

(١). رواه الحاكم في المستدرک في کتاب التفسیر رقم [٣١٤٨] وقال:

هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه

(٢). رواه الحكيم الترمذي في نوادره.

شيئاً نعلمه، ونستغفرك لما لا نعلمه))^(١) وعن محمود بن لبيد قال عليه السلام: ((إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر، قالوا: وما الشرك الأصغر؟ قال: الرياء))^(٢) وأمثال هذه الأحاديث كثيرة جداً لا يسعها هذا المختصر المقصود به بيان الحق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنصح في الدين للمسلمين، وقد مست الحاجة له بسبب موافقة بعض أهل العلم لبعض أهل الأهواء، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وأما الإجماع فقد انعقد على أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة بكبيرة، فكيف بمثل ما نحن فيه من نسبة الأشياء لأسبابها، ومنه الاستشفاع والطلب لشيء من الحوائج

(١). رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط ورجال أحمد رجال الصحيح غير أبي علي، ووثقه ابن حبان.

(٢). أخرجه أحمد والبيهقي في الشعب من حديث محمود بن لبيد وله رواية ورجاله ثقات ورواه الطبراني من رواية محمود بن لبيد عن رافع بن خديج

الأخروية أو الدنيوية من نبي أو ولي أو صالح حي أم ميت مع اعتقاد أن الفعل هو الله تعالى وأنه خالق السبب والمسبب، وليس لنا أن نحمل فاعل ذلك على اعتقاد موصل للكفر، ولا أن نحكم بكفره بلا سؤال منه عن حقيقة عقيدته، بل ليس لنا الفحص والتجسس عن ذلك، فإن نسبة الأشياء للأسباب وارد بصرائح النصوص، فالحاكم بالكفر على مثل هؤلاء هو الكافر الخارج عن الإيمان التابع لهواه، فإن من كفر مؤمناً فقد كفر كما ورد في الحديث أنه قال ﷺ ((كفوا عن أهل لا إله إلا الله، لا تكفروهم بذنوب، فمن أكفر أهل لا إله إلا الله فهو إلى الكفر أقرب))^(١) وفي رواية ((فهو أكفرهم))، فالقول بأن الشرك قسم واحد وهو ما يقابل الإيمان وينافيه قول مخالف للنصوص خارق للإجماع، وهذه المسألة هي إحدى المسائل الخمس المذكورة في هذه المقالات التي تقول بخلافها الطائفة النجدية المنوه بذكرهم، فإنهم يصرحون بأن من يستغيث بالرسول عليه السلام أو غيره في حاجة من حوائجه

(١). أخرجه الطبراني في الكبير عن عبد الله بن عمرو.

أو يطلب منه أو يناديه في مطالبه ومقاصده ولو بيا رسول الله أو اعتقد على نبي أو ولي ميت وجعله واسطة بينه وبين الله تعالى في حوائجه فهو مشرك حلال الدم والمال، والقليل منهم من لا يطلق التكفير بمثل الترهات والضلالات رئيسهم ابن عبد الوهاب الشيخ النجدي الذي كان هو السبب في زيف عقائد عامتهم في ضمن رسالة كبيرة أرسلها للجد التقي العالم الورع مرجع الحنابلة في وقته حال حياته المرحوم الشيخ حسن الشطي لينظر فيه ويقرظ عليها، وفي ذلك الوقت كان في مرضٍ شديد فلم يتيسر له رد مقالاتها بالتفصيل، فكتب في آخرها بخطه المنور ما ملخصه: (قد اطلعت على هذه الرسالة المشتملة على مسائل شرعية متعلقة بأمور ارتكبتها بعض الناس جهلاً لا توجب الكفر أصلاً، وبعضها ربما يكون حسناً عند التأمل، وقد أكفرهم بفعلها ابن عبد الوهاب محرر هذه الرسالة وحكم بحل دماءهم وأموالهم بمفاهيم تخيلها من ظواهر النصوص الشرعية، مُنبِّهٌ عن جهله وتوغله وسوء ظنه

بالمؤمنين، فلعنة الله على من اعتقد هذا الاعتقاد فإن من كفر مؤمناً فقد كفر).

والرذية كل الرذية ما كان قرب أجله رحمه الله ولم يتيسر له رد مقالاتها بالتفصيل، والله حسبنا ونعم الوكيل.

ومرة دخل الجدل المذكور جامع بني أمية في الشام فسمع عجوزاً تقول: يل سيدي يحيى عاف لي بني، فوجد هذا اللفظ بظاهره مُشكلاً، وغير لائق بالأدب الإلهي فأمرها بالمعروف وقال لها: يا أختي قولي بجاء سيدي يحيى عاف لي بني، فقالت له: أعرف أعرف، ولكن هو أقرب مني إلى الله تعالى، فأفصحت عن صحة عقيدتها من أن الفعل هو الله تعالى وحده، وإنما صدر منها هذا القول على وجه التوسل والتوسط إلى الله تعالى بحصول مطلوبها منه، فقال الجدل: تركتها لعلمي بصحة عقيدتها، فانظر بإنصافك إلى هؤلاء الجهلة المفرطين، والمفرطين المشددين على أمة المختار ﷺ كيف يسوغ لهم تكفير المسلمين وحلّ دماءهم وأموالهم بلا موجب شرعي واضح مقلدين لأحد الجهلة منهم وهو ابن عبد الوهاب في

هذه المسألة، وفي بقية المسائل الخمس المذكورة في هذه العجالة، فما هي إلا طامة عظيمة وورطة جسيمة وعقيدة حرورية، ونزعة شيطانية، حفظنا الله والمسلمين من ذلك آمين.

وأما البدعة فلها معنيان معنى لغوي عام، وهو الأمر الحادث المخترع مطلقاً عادة كان أو عبادة، وهذا المعنى هو المقسم في عبارة الفقهاء، والثاني معنى شرعي خاص، وهو الزيادة في الدين أو النقصان منه الحادثان بعد زمن النبي ﷺ ولصحابة بغير إذن من الشارع لا قولاً ولا فعلاً ولا صريحاً ولا إشارة، وهذه لا تتناول العادات أصلاً، كيف وقد قال عليه السلام: ((أنتم أعلم بأمر دنياكم))^(١) بل تقصر على بعض الاعتقادات وبعض صور العبادات من قول أو فعل أو خلق، مع اعتقاد أن ذلك قرينة وطاعة، وإلا فهو معصية لا

(١). رواه ابن ماجه في كتاب الرهون (باب: تلقيح النخل) رقم [٢٤٧١]، ورواه البزار والطبراني في الوسط. معناه وفيه مجاليد بن سعيد وقد اختلط.

بدعة، وأن يكون ذلك بمجرد الرأي ليخرج منها الزيادة والنقصان الواقع ذلك بين المجتهدين فإنه عن دليل فهذه البدعة في الشرع دون العادة هي الضلالة المنهي عنها بقوله عليه السلام في أثناء حديث العرباض بن سارية ((فإن كل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار))^(١) وبقوله

(١). رواه ابن ماجه في المقدمة (باب: اتباع سنة الخلفاء الراشدين) رقم [٤٢] ورواه أبو داود رقم [٤٦٠٧] والإمام أحمد في مسنده رقم [١٦٦٩٤] بلفظ: عن العرباض بن سارية قال: ((قام فينا رسول الله ﷺ ذات يوم فوعظنا موعظة بليغة وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون فقليل يا رسول الله وعظتنا موعظة مودع فاعهد إلينا بعهد فقال عليكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبداً حبيشاً وسترون من بعدي اختلافاً شديداً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ وإياكم والأموال المحدثات فإن كل بدعة ضلالة)).

وعن جابر بن عبد الله قال: كان رسول الله ﷺ إذا خطب أحمرت عيناه، وعلا صوته، واشتد غضبه. حتى كأنه مُنذرٌ جيش، يقول: صَبَحَكُمْ وَمَسَاكُمْ. ويقول: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ» وَيَقْرُنُ

عليه السلام: ((من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد))^(١) فقلوه (في أمرنا هذا) أي ديننا وشرعنا، مخرجٌ للبدعة في العادة، والبدعة في الاعتقاد وهي المتبادرة من إطلاق اسم البدعة والمبتدع والهوا وأهل الأهواء، فبعضها كفر كإنكار حشر الأجساد ونفي الصفات الإلهية مطلقاً والحكم بقدم

بَيْنَ إِصْبَعِيهِ السَّبَابَةُ وَالْوَسْطَى. وَيَقُولُ: «أَمَّا بَعْدُ. فَإِنْ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ. وَخَيْرُ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ. وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا. وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ». ثُمَّ يَقُولُ: «أَنَا أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ. مَنْ تَرَكَ مَالاً فَلِأَهْلِهِ. وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَلِيَ الْيَوْمِ». رواه مسلم في كتاب الجمعة (باب: تخفيف الصلاة) رقم [١٩٥٥].

(١). رواه البخاري في صحيحه في الصلح (باب: إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود) رقم [٢٦٩٧] ومسلم في الأفضية (باب: نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور) رقم [١٧١٨] عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد).

صور العالم، وبعضها ليست به، كخبر المعراج، ولكنها من أكبر الذنوب، فعلم منه أن البدعة في العادة ليست بضلالة ولا شتمالها الأحاديث، ثم إن بعضها مباح وإن كان تركه أولى كاستعمال المناخل والملاعق ونحو ذلك من أنواع الثياب المختلفة، وبعضها مستخف كتصنيف الكتب وعمارة المدارس والربط لتحصيل العلوم النافعة، وبعضها واجب كتصنيف البراهين والدلائل لدفع شبه الفرق الضالة كهذه الفرق النجدية.

ولو تتبعت كل ما قيل فيه بدعة حسنة سواء كان اعتقاداً أو قولاً أو عملاً أو خلقاً من جنس العبادة، إذ جنس العادة ليس ببدعة شرعاً كما ذكرنا لو جدته مأذوناً فيه من الشارع إشارة أو دلالة وبعضها صراحة من آية أو حديث لا يخرج شيء من ذلك عما ذكر أصلاً، والقصور في عدم الاطلاع فمن ذلك ما رواه جرير عن عبد الله عن رسول الله ﷺ قال: ((من سنَّ في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل

بها من بعده من غير أن ينتقص من أجورهم شيء))^(١) ثم ذكر عكس ذلك بالنسبة للسيئة، وعن أبي جحيفة نحوه، فقد سمى عليه السلام المبتدع للحسن مُسْتَنّاً، فأدخله في السنة، وهو المشرع فلا يجوز مخالفته ولا الحكم بأن البدعة قسم واحد وأنه ضلالة أخذاً بعموم كل بدعة ضلالة مع هذه المخصصات، فإن من المقرر ما من عام إلا وخص منه حتى هذه المقالة، والأخذ بكل العمومات من الجهل بقواعد العلم والشرع الأطهر، كما هو شأن الفرقة النجدية، مع أنهم متلبسون بالبدع العادية الكثيرة، ربما لا يشذ واحد منهم عنها ما في ملبسه أو مأكله أو غير ذلك، بل أقول إن القول بأن

(١). رواه مسلم في كتاب الزكاة رقم [١٠١٧] والنسائي رقم [٢٥٥٤] وابن ماجه في المقدمة رقم [٢٠٣].

وفي رواية أخرى قال ﷺ : ((من سن سنة حسنة فعمل بها بعده كان له أجره ومثل أجورهم من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً، ومن سن سنة سيئة فعمل بها بعده كان عليه وزره ومثل أوزارهم من غير أن ينقص من أوزارهم شيئاً)) أخرجه ابن ماجه في المقدمة رقم [٢٠٧].

البدعة قسم واحد بدعة قولية في الدين ضلالة واتباع للهوا عن
غير دليل، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

المقالة الثالثة

في إثبات أن الأنبياء والشهداء أحياء في قبورهم حياة مستقرة وأنهم ليسوا بأموات

بصحيح الأحاديث وصريح الآيات، وجواز ذلك لبعض من يكرمه الله تعالى به من الصالحين والأولياء، وفي إثبات كراماتهم أحياءً وأمواتاً، أما الدليل على الحياة بعد الموت للشهداء فقوله تعالى ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء﴾ [آل عمران: ١٦٩]، وأما بالنسبة للأنبياء فعدة أحاديث بعضها صحيح وبعضها غير ذلك، بلغ مجموعها حدَّ الشهرة، ويأتي بعضها، وأيضاً هم أولى من الشهداء بهذه الفضيلة العظيمة والمنقبة الجسيمة، وبالإجماع على ذلك، وأما بالنسبة لغيرهم، فبطريق الجواز والإمكان وعدم الاستحالة وعدم ورود مخصص بالأولين، ولأن النص على الشيء لا ينفي ما عداه كما هو مقرر في موضعه، وبشهادة الحس والعيان، فإنه وقع الكشف على قبور بعض الأولياء العارفين وعباد الله الصالحين بعد مدةٍ مديدة من الزمان فوجد غصاً طرياً كأنه

الآن وضع في حفرة، كما وقع واشتهر عن الإمام الجزولي صاحب دلائل الخيرات رحمه الله تعالى، وغير واحد من الصالحين، فلا ينكره إلا مكابر ينكر الحسيات أو لا يقول بالكرامات، وقد ثبت في صحيح الأخبار الكثيرة أن الأنبياء يصلون في قبورهم، وفي بعضها أنهم يقرؤون القرآن، وفي بعضها أنهم يحجون كما ذكره القسطلاني في المواهب اللدنية بلفظ ثبت، وروي: ((من رأى في المنام فسيрани في اليقظة))^(١) ففيه التصريح بأنه يراه يقظة وأنه حي في قبره أعظم حياة وأكملها بل هي حالة أتم وأكمل من الحياة في الدنيا كما هو ظاهر لا غبار عليه.

وأما كرامات الأولياء فهي حق ثابت بالأدلة الشرعية والمشاهدات الحسية والقواطع العقلية، وإثباتها وعدم نفيها وإهمالها من العقائد الدينية، كيف وفي القرآن منها الكثير،

(١). رواه البخاري في كتاب التعبير (باب: من رأى النبي ﷺ في المنام) رقم [٦٧٤١]، ومسلم في كتاب الرؤيا (باب: قول النبي ﷺ من رأي) رقم [٥٨٦٦].

كقصة مريم الصديقة، وقصة الخضر وغير ذلك، وقد تواترت الأخبار تواتراً معنوياً بكرامات الصحابة والتابعين من بعدهم، وقال الإمام ابن حمدان في (نهاية المتبدئين في أصول الدين) وكرامات الأولياء حق، وأنكر الإمام أحمد مَنْ أنكرها وضلله. والحاصل أن علماء الحنابلة كغيرهم من أهل السنة مجمعون على إثباتها، حتى طائفة النجدية الوهابية مع غلوها يثبتونها للأولياء، إلا أن البعض منهم يخصها بالأحياء، ولم يثبت لهم دليل التخصيص أبداً.

قال الشيخ الفاضل العلامة الشيخ عبد الله صوقان النابلسي القدومي تلميذ المرحوم الجد الشيخ حسن الشطي حفظه الله تعالى، وهو الآن بالمدينة تحت أنظار الرسول عليه السلام، ونفع به في رسالته التي سماها (المنهج الأحمد في درء الثالب التي تنمي لمذهب أحمد) قال عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب في رسالته التي نشرها للعامة، ومن خطه نقلت أقول: هذا الرجل هو إمام وقُدوةُ الفرقة الوهابية، وإليه تابعون بزعمهم، يقول: الذي نعتقه أن رتبة نبينا محمد عليه السلام

أعلى مراتب المخلوقين على الإطلاق، وأنه حي في قبره حياة مستقرة أبلغ من حياة الشهيد المنصوص عليها في التزليل، إذ هو أفضل منهم بلا ريب، وإنه عليه السلام يسمع سلام من يسلم عليه، أي ولو من أمكنة بعيدة كما هو ظاهر إطلاقه، وتسبب زيارته إلا أنه لا يشد الرُّحل إلا لزيارة المسجد والصلاة فيه، وإذا قصد مع ذلك الزيارة فلا بأس به. أ.هـ.

أقول: هذه قلد فيها ابن تيمية، وهي مسألة ليست من مذهب الحنبلي كما عرفته وستعرفه، بل تفرد فيها ابن تيمية، ثم قال: ومن أنفق نفيس أوقاته بالاشتغال بالصلاة عليه الواردة عنه فقد فاز بسعادة الدارين وكفى همه وغمه، إلى أن قال: ولا ننكر كرامات الأولياء ونعترف بالفضل وإنهم على هدى من ربهم مهما ساروا على الطريقة المرضية والقوانين الشرعية أحياءً وأمواتاً، إلا أنهم لا يستحقون شيئاً من أنواع العبادة. أ.هـ.

فانظر إلى عبارة إمامهم لمذكور لا تجدها مخالفة لما عليه الجمهور من إثبات الحياة والكرامة للشهداء والأولياء

والصالحين بعد وفاتهم كحال حياتهم، وهو الموافق للقاعدة المقررة وهو أن النبوة والولاية لا تنقطع بالموت، فكيف يسوّغ القول الآن من هذه الطائفة أو من غيرهم بتخصيص الكرامة في حال الحياة، وبنوا عليها تخصيص التوسل والطلب في حال الحياة فقط بعد هذه الأدلة حتى من إمامهم المذكور، فما هو إلا غلوهم وعنادهم وغلبة جهلهم واتباع بعضهم لبعض وراثة جاهلية ونزعة شيطانية سرت فيهم وتمكنت، فكأنهم القائلون ﴿إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون﴾ [الزخرف: ٢٣].

ولم نزل على عدم يقينٍ بحقيقة حالهم لاضطرابها، هل هم مجتهدون كما يظهر منهم إمارة ذلك بإقامة البرهان بظواهر القرآن وعمومات الأخبار؟ أم مقلدون لشيخ الإسلام ابن تيمية؟ أم لإمامهم ابن عبد الوهاب المذكور؟ أم متمذهبون بمذهب الإمام أحمد بن حنبل؟ والأظهر أنه لا يحكم عليه بشيء من ذلك لمخالفتهم في الجملة لجميع ما ذكر كما عرفته وتعرفه، فنسأل الله الهداية لنا ولهم وللمسلمين آمين.

ثم أقول حيث ثبت بالنصوص الصحيحة حياة الأنبياء والشهداء وبعض من أكرمه الله تعالى بذلك في قبورهم سيما في حق الأنبياء عليهم السلام من أنهم يصلّون ويقرؤون ويحجّون ونحو ذلك، ولا يخفى أن هذه الأفعال من صفات الحي، ولا يلزم من ذلك أن يراهم جميع الناس، بل يحجب الله تعالى أعين الناظرين الغافلين عنهم لما يقتضيه الموطن الدنيوي، ولئلا يفتتن القاصرون من الناس بذلك، ولعدم استطاعتهم لذلك، فلا مانع من أن يكشف الله تعالى الحجاب عن قلوب بعض الصالحين والأولياء وأبصارهم بطريق الكرامة لهم ويريهم حضرة رسول الله ﷺ أو غيره من الأنبياء والأولياء والصالحين عليهم السلام، أو يجمعه بهم ويكلّمهم ويكلّموه ويستفيد منهم علوماً ومعارف وفهوماً في الشرع المقرر والدين الأظهر الأظهر كما اشتهر عن الجلال السيوطي أنه كان له اجتماع برسول الله ﷺ وكان يسأله عن أحاديث وردت في شرعه هل هي صحيحة عنه أم لا، ويجيبه عليه السلام عن ذلك، مثل هذا ورد عن عدد من علماء هذه الأمة وأوليائها لا يمكن

تواطؤهم على الكذب، وقد علت مقاماتهم وارتفعت درجاتهم واشتهرت كراماتهم وصحت في الدين استقامتهم، ويدل لذلك ما ذكرنا من جواز رؤيته عليه السلام يقظة لمن رآه في المنام، فكيف لمن وقعت رؤيته له يقظة؟ وقد قال العارف الكامل أبو العباس المرسى قدس الله روحه: (لو غاب عني رسول الله لحظة ما عددت نفسي من المسلمين) الظاهر أنه يعني الكاملين، ولو بسطنا الكلام في هذا المقام لخرجنا عن المقصود، وفي هذا كفاية لمن له دراية، والله الهادي من الغواية والموصل للغاية، وقد آمنت بهذا أنا وكل موفق لعدم منافاته للشرعية المطهرة عند التدقيق والله ولي التوفيق.

المقالة الرابعة

في جواز التوسل والاستعانة والاستشفاع بالأنبياء
والأولياء والصالحين

حال حياتهم وبعد مماتهم والدليل عليها من الكتاب
والسنة وعبارات الفقهاء

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿فاستغاثه الذي من شيعته على
الذي من عدوه﴾ [القصص: ١٥]

وقوله تعالى:

﴿ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله
واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً﴾ [النساء: ٦٤].

فإن قال وهابي هذا مخصوص بحال الحياة، فنقول: قد
انعقد الإجماع وقامت صرائح الأدلة على حياته في قبره عليه
السلام كما قدمنا ذلك مبسوطاً، فحكم هذه الآية الشريفة
منسحب إلى الآن وإلى ما شاء الله، ولذا ترى العلماء جميعاً
والفقهاء ذكروا استحباب قراءة هذه الآية عند زيارة قبره عليه
السلام، كما لا يخفى ذلك على من تتبع عباراتهم الطافحة

بذلك، فلا حاجة للإطالة بسردها، فعلى من يدعي تخصيصها بالحياة الدليل، وأنى له ذلك؟ وهناك آيات أخر تشير إلى الالتجاء به عليه السلام منها قوله تعالى: ﴿النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم﴾ [الأحزاب: ٦] وقوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ [الأنبياء: ١٠٧] وقد فهم أبو البشر آدم عليه السلام من قرن اسمه تعالى باسم نبيه عليه السلام أنه الوسيلة إليه تعالى فتوسل به عليهما السلام إلى ربه بأن يغفر له فغفر له كما ثبت ذلك:

وأما الآيات التي تمسك بها الوهابية من قوله تعالى: ﴿ادعوني أستجب لكم﴾ [غافر: ٦]، وقوله تعالى: ﴿ففرؤا إلى الله﴾ [الذاريات: ٥٠] وقوله ﴿ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾ [الأنعام: ١٧٠]، ونحوها من حديث ((وإذا استعنت فاستعن بالله))^(١) إلى آخره، فلا تدل على مدعاهم من امتناع التوسل بالأنبياء والصالحين واستحبابه لا يقصدون بذلك تأثير

(١). رواه الترمذي في كتاب صفة القيامة والرقائق والورع رقم [٢٥١٦] وقال: هذا حديث حسن صحيح، ورواه أحمد في مسنده رقم [٢٦٦٤].

شيء منهم بإيجاد نفع أو دفع ضرر، ولا يعتقدون ذلك البتة، بل جميع المسلمين يعتقدون أن الله تعالى هو الفعّال لما يريد، وهو المنفرد بالإيجاد والإعدام والنفع والضرر، وهو من بديهي العقائد عندهم، فلا يُعدُّ من توسل بالأنبياء والصالحين ممن اتخذ من دون الله أنداداً كما زعموا، فكيف يتجرؤون على الاستشهاد على مذهبهم بمثل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَاباً﴾ [آل عمران: ٨٠]، ونحوه فهو من التحريف ووضع الشيء في غير موضعه.

فإن قلت شبهة من منع التوسل رؤيتهم بعض العوام يطلبون من الصالحين أحياء وأمواتاً أشياء لا تطلب إلا من الله تعالى، وهي محل التزاع عند الشيخ ابن تيمية لا مطلقاً كما هو صريح كلامه في عدة مواضع من كتبه ورسائله لأنه استشهد في بعض ما يجوز من ذلك بحديث الضرير الآتي وعبارته وفيه حديث الضرير، وهذه جملة معترضة لداعي الحال ويجدوهم يقولون للولي افعل لي كذا وكذا، فهذه الألفاظ الصادرة منهم توهم التأثير لغير الله تعالى.

أُجيب بأن هذه الألفاظ الموهمة محمولة على المجاز العقلي،
والقرينة عليه صدوره من موحد، ولذا إذا سُئِلَ العامي عن
صحة معتقده بذلك يجيب بأن الله هو الفعال وحده لا شريك
له وإنما الطلب من هؤلاء الأكابر المحترمين عند الله تعالى
المقربين لديه على سبيل التوسط بحصول المقصود من الله تعالى
لعلو شأنهم عنده، فإنَّ لهم ما يشاؤون عند ربهم كما أخبر
تعالى بذلك عنهم، ولكن لا بأس بأن تأمر العامة بسلوك طري
الأدب مع الله تعالى بعبارة موافقة للقصد، بل هذه من الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يصح لنا أن نمنعهم من
التوسل والاستغاثة مطلقاً، كيف وقد قال تعالى: ﴿فاستغاثه
الذي من شيعته على الذي من عدوه﴾ [القصص: ١٥].

وأما السنة: فعن عثمان بن حنيف أن رجلاً ضريراً أتى النبي
ﷺ فقال ادعُ الله لي أن يعافيني، قال: ((إن شئت أخرت
ذلك، وهو خير لك، وإن شئت دعوت الله تعالى، قال:
فادعِه، فأمره أن يتوضأ فيحسن الوضوء ويصلي ركعتين
ويدعو بهذا الدعاء: اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك

محمد ﷺ نبي الرحمة، يا محمد إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي هذه ليقضيها اللهم شفعه في)) ففعل الرجل فقام وقد أبصر^(١)، وليس لمانع التوسل أن يخصه بحال الحياة لأن الصحابة رضي الله عنهم استعملوه بعد انتقاله عليه السلام فعن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن رجلاً كان يختلف إلى عثمان بن عفان في حاجة، وكان عثمان لا يلتفت إليه ولا ينظر في حاجته، فلقي عثمان بن حنيف وشكى إليه ذلك، فقال: إيت الميضاة فتوضاً، ثم إيت المسجد فصّر ركعتين ثم قل: فذكر له لفظ الدعاء المتقدم في الضرير، ثم رُح حين أروح، فانطلق الرجل وصنع ذلك ثم أتى باب عثمان، فجاء البواب فأخذه بيده وأدخله على عثمان، فأجلسه معه على الطنفسة، فقال انظر ما كانت لك من حاجة، ثم إن الرجل خرج من عنده، فلقي عثمان بن حنيف فقال: جزاك الله خيراً، ما كان ينظر في

(١). رواه الترمذي رقم [٣٥٧٨] وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة (باب: ما جاء في صلاة الحاجة) رقم [١٣٨٥] وأحمد في مسنده رقم [١٦٧٨٩].

حاجتي ولا يلتفت إلي حتى كلمته، فقال: ما كلمته ولكن رأيت النبي ﷺ وجاءه ضرير فشكا إليه ذهاب بصره وذكر له نحو الحديث المتقدم، فهذا توسل ونداء بعد وفاته ﷺ، وحديث استشفاع آدم وتوسله بالنبي ﷺ قبل وجوده عليه السلام، وفي آخر الحديث كما في رواية فيها، فقال آدم: ((يا رب بجرمة هذا الولد ارحم هذا الوالد، فنودي يا آدم لو تشفّعَ إلينا بمحمد بأهل السماوات والأرض لشفّعناك))^(١)، وروي أن الناس أصابهم قحط في خلافة عمر

(١). روى الحاكم في مستدركه في كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين رقم [٤٢٢٨] عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((لما اقترف آدم الخطيئة قال: يا رب! أسألك بحق محمد إلا غفرت لي، فقال الله تعالى: وكيف عرفت محمداً ولم أخلقه بعد، قال: يا رب! لأنك لما خلقتني بيدك ونفخت في من روحك رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوباً (لا إله إلا الله محمد رسول الله) فعلمت أنك لم تضيف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك، فقال الله عز وجل: صدقت يا آدم! إنه لأحب الخلق إلي وإذا سألتني بحقه فقد غفرت لك، ولولا محمد ما خلقتك))

رضي الله عنه فجاء بلال بن الحارث رضي الله عنه، وكان من أصحاب النبي عليه السلام إلى قبره عليه السلام وقال: يا رسول الله استسق لأمتك فإنهم هلكوا، فأتاه رسول الله ﷺ في المنام وأخبره بأنهم يسقون^(١)، وليس الاستدلال بالرؤيا، فإنها وإن كانت حقاً لا تُثبت حكماً لإمكان اشتباه الكلام على الرائي، وإنما الاستدلال بفعل الصحابي، وهو بلال بن حارث رضي الله عنه، فإتيانه لقبر النبي عليه السلام ونداؤه له وطلبه

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، قال في التلخيص: بل موضوع. ورواه الطبراني في الصغير وابن عساكر وأبو نعيم في الحلية.

(١). عن مالك الدار قال: ((أصاب الناس قحط في زمان عمر ابن الخطاب فجاء رجل إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله استسق تعالى لأمتك فإنهم قد هلكوا فأتاه رسول الله ﷺ في المنام فقال: ائت عمر فأقرأه السلام وأخبره أنهم يسقون وقل له: عليك الكيس الكيس فأتاه الرجل فأخبره فبكى، ثم قال: يا رب لا آلو ما عجزت عنه.)) رواه البيهقي في الدلائل.

منه السقيا دليل على أن ذلك جائز وهو من باب الاستغاثة والتشفع، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة، فعلم أن ذلك من أعظم القربات، وعن بلال قال: قال رسول الله ﷺ: ((من خرج من بيته إلى الصلاة فقال: اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك))^(١)، وعن أبي سعيد الخدري: ((أسألك بحق ممشي هذا أي لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياء ولا سمعة، وخرجت اتقاء سخطك وابتغاء مرضاتك، فأسألك أن تعيذني من النار وأن تغفر لي ذنوبي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، أقبل الله عليه بوجهه واستغفر له سبعون ألف ملك))^(٢).

ولم يزل السلف الصالح ومن بعدهم يستعملون هذا الدعاء عند خروجهم للصلاة من غير تكبير، ومما ورد عنه عليه السلام من التوسل قوله: ((اللهم اغفر لأمي فاطمة بنت

(١). أخرجه ابن مردويه وابن السني والدارقطني في الأفراد.

(٢). رواه ابن ماجه في كتاب المساجد والجماعات (باب: المشي إلى

الصلاة) رقم [٧٧٨] وأحمد في مسنده رقم [١٠٧٧٢].

أسد، ووسع عليها مدخلها بحق نبيك والأنبياء الذين من قبلي^(١) وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: ((إذا انفلست دابة أحدكم بأرض فلاة فليناد يا عباد الله احبسوا، فإن الله عز وجل في الأرض حاضراً سيحبسها^(٢))) وأمثال هذا كثير لا يحصر، وفيما ذكر كفاية لطالب النجاة دون المعاند والمجادل.

وأما عبارات الفقهاء فهي كثيرة لا تُستقصى، فمنها من فقهاء الحنابلة ما ذكره العلامة المحقق العمدة الثبت الشيخ منصور البهوتي شارح المنتهى والإقناع ومحشّوها، قال في شرحه للإقناع: قال السامري وصاحب التلخيص لا بأس بالتوسل في الاستسقاء بالشيوخ والعلماء المتقين، وقال الحافظ ابن الجوزي يجوز أن يستشفع إلى الله تعالى برجل صالح، وقيل

(١). رواه الطبراني في الكبير والأوسط وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه.

(٢). أخرجه أبو يعلى الموصلي [٩:٥٢٦٩] والطبراني في الكبير وابن السني والبخاري وأبو عوانة عن عبد الله بن مسعود.

يستحب وهو المعتمد؛ وقال الإمام أحمد في منسكه الذي كتبه للمروزي أنه يتوسل إلى الله تعالى بالنبي ﷺ في دعائه، فقال صاحبه الإمام الخطير إبراهيم الحربي: الدعاء عند قبر معروف الكرخي الترياق المحرب؛ وجوز ذلك ابن مفلح في شرح مناسك المقنع، ومثله في شرح الغاية، ومثله في مناسك الشيخ سليمان بن علي جد الشيخ محمد بن عبد الوهاب إمام الوهابية المذكور، فقد خالف جده بذلك أيضاً؛ ونظيره في كتب المذهب يطول ذكرها، وقال العلامة القوي الكرمي في دليل الطالب: ويباح التوسل بالصالحين؛ قال شارحه: وقد لتسقى عمر رضي الله عنه بالعباس رضي الله عنهما^(١)،

(١). رواه البخاري في كتاب الاستسقاء (باب: سؤال الناس الإمام الإستسقاء إذا قحطوا) رقم [١٠١٠]. عن أنس: ((أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب. فقال: اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنينا ففسقنا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا، قال فيسقون)).

ومعاوية يزيد بن الأسود رضي الله عنهما^(١)، وبهذا يبطل قول من منع التوسل مطلقاً أو بغير النبي عليه السلام لأن فعل عمر ومعاوية حجة، سيما وقد قال عليه السلام: ((إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه))^(٢)، ولا يقال فيه دليل على امتناع التوسل بالنبي عليه السلام بعد وفاته أو غيره، لأن التوسل والاستسقاء به عليه السلام بعد وفاته كان معلوماً متواتراً فيما بينهم كما تقدم في حديث بلال بن الحارث وقصة عثمان بن حنيف ونحوهما، وكما في توسل آدم قبل وجوده، وهو من باب أولى، وقال في المبدع: يستحب الاستسقاء بمن ظهر صلاحه لأنه أقرب إلى الإجابة.

وقال السبكي: ويحسن التوسل والاستغاثة والتشفع بالنبي إلى ربه، ولم ينكر ذلك أحد من السلف والخلف حتى

(١). لم أجده.

(٢). أخرجه الحاكم في مستدركه في كتاب معرفة الصحابة (باب: مناقب عمر بن الخطاب) رقم [٤٥٠٢] والترمذي أيضاً رقم [٣٦٨٢] وأحمد في مسنده رقم [٥١٢٣-٥٦٦٤].

جاء ابن تيمية فأنكر ذلك وعدل عن الصراط المستقيم،
وابتدع ما لم يقله عالم قبله، وصار بين أهل الإسلام مثله.
أقول: إن ابن تيمية لم يمنع التوسل والتشفع، وإنما منع
الاستغاثة بغير الله على معنى قصده لا مطلقاً، بل بمعنى طلب
الأشياء التي لا يمكن حصولها من غير الله مثل غفران الذنوب
وهداية القلوب وإنزال المطر وإنبات النبات، وأما الاستغاثة
بغير الله بمعنى طلب شيء من النبي عليه السلام يمكن حصوله
منه، فقد أجازوه واستدل له بقوله تعالى: ﴿فاستغاثه الذي من
شييعته﴾ [القصص: ١٥]، وعبارته في رسالته في جواب سؤال
رُفِع إليه رضي الله عنه بهذا الخصوص: وأما التوسل بالنبي عليه
السلام ففيه حديث في السنن أن أعمى أتى النبي ﷺ وذكر
حديث الضرير المتقدم، فلعله رجع عما ذكره السبكي، وفي
الشفاء للقاضي عياض قال: ناظر أبو جعفر أمير المؤمنين مالكاً
في مسجد رسول الله ﷺ حين قال له: لا ترفع صوتك في هذا
المسجد، فإن الله تعالى أدب قوماً فقال: ﴿لا ترفعوا أصواتكم
فوق صوت النبي﴾ [الحجرات: ٢] ومدح قوماً فقال: ﴿إن

الذين يغضون أصواتهم عند رسول الله ﴿الحجرات: ٣﴾، وذمّ قوماً فقال: ﴿إن الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون﴾ [الحجرات: ٤]، وحرمة ميتاً كحرمة حياً، فاستكان لها أبو جعفر وقال: يا أبا عبد الله أستقبل القبلة وادعوا أم أستقبل رسول الله ﷺ؟ فقال: ولم تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم عليه السلام إلى الله تعالى يوم القيامة، بل استقبله واستشفع به فيشفعك الله، وفي نسخة فيشفعه الله تعالى، قال تعالى: ﴿ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً﴾ [النساء: ٦٤]

وفي شرح نور الإيضاح للشرنبلالي الحنفي العلامة القوي في باب الزيارة ذكر فيه حياة السنة والأدب عند الوقوف في مواجهته ﷺ، وفيها: وتقول السلام عليك يا سيدي يا رسول الله .. إلى أن قال: قد قال الله تعالى: ﴿ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً﴾ [النساء: ٦٤].

ثم تقول: وقد جئناك ظالمين لأنفسنا مستغفرين لذنوبنا،
 فاشفع لنا إلى ربك وأسأله أن يميتنا على سنتك وأن يحشرنا في
 زمرك وأن يسقينا بكأسك غير خزايا ولا نادمين، الشفاعة
 الشفاعة يا رسول الله؛ وكذلك ذكر في الإقناع والمنتهى أنه
 يستحب الإتيان بهذه الآية عند زيارته عليه السلام؛ ونحوه في
 كتاب الشافعية، حتى نقل ابن حجر في الصواعق المحرقة أن
 الإمام الشافعي رضي الله عنه توسل بآل البيت النبوي حيث
 قال:

آل النبي ذريعتي وهم إليه وسيلتي
 أرجو بهم أعطى غداً بيدي اليمين صحيفتي

فُعُلم مما تقدم أن فقهاء الأئمة الأربعة أجازوا التوسل
 والاستشفاع والاستغاثة بالأنبياء والصالحين مطلقاً في كل ما
 يطلب من المولى تعالى حال حياتهم وبعد انتقالهم ومما هم،
 وكما ذكره في المناسك عند ذكرهم زيارة قبره الشريف عليه
 السلام، قالوا إنه يسن للزائر أن يستقبل القبر الشريف ويتوسل
 به إلى الله تعالى في غفران ذنوبه وقضاء حاجته، ويستشفع به

عليه السلام، ومن أحسن ما يقول ما جاء عن العتي وهو مروي أيضاً عن سفيان بن عيينة، وكل منهما من مشايخ الإمام الشافعي، قال العتي: كنت جالساً عند قبر رسول الله ﷺ فجاء أعرابي فقال السلام عليك يا رسول الله، سمعت الله تعالى يقول وفي رواية يا خير الرسل إن الله أنزل عليك كتاباً صادقاً قال فيه: ﴿ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً﴾ [النساء: ٦٤]، وقد جئتكَ مستغفراً من ذنبي مستشفعاً بك إلى ربي، ثم بكى وأنشأ يقول:

يا خير من دُفنت بالقاع أعظمهُ فطاب من طيهن القاع والأكرمُ
نفسى الفداء لقرِ أنت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود والكرمُ
قال العتي: ثم استغفر الأعرابي وانصرف، فغلبتني عيناي فرأيت النبي عليه السلام في النوم فقال: يا عتي إحق الأعرابي فبشره أن الله غفر له، فخرجت خلفه فلم أجده. ومحل الاستدلال أن العلماء استحسِنوا الإتيان بذلك المذكور، وقد ثبت في الحديث عرض أعمال أمته عليه السلام، وأن ما رأى منها من خيرٍ حمد الله، وما رأى من شرٍّ استغفر لهم، وقد نقل في المواهب اللدنية

عن المالكية والشافعية والحنفية استحباب الدعاء عند القبر الشريف، وقد قدمنا صحة القول به عن أئمة الحنابلة، وقد أطال الإمام السبكي الكلام في نقل نصوص المذاهب الأربعة في ذلك وهو الحق كما قدمنا.

فتلخص وتحصل من هذا جميعه صحة القول بالتوسل به عليه الصلاة والسلام والنداء والاستغاثة والاستشفاع، إذ لا فرق بينهم كما سبق قبل وجوده وفي حال حياته وبعد مماته ﷺ وكذلك غيره من الأنبياء والأولياء والصالحين، وإن هذا مذهب أهل السنة والجماعة لما دلت عليه الأخبار الصحيحة لأننا معاشر أهل السنة لا نعتقد تأثيراً ولا خلقاً ولا إعداماً ولا نفعاً ولا ضرراً إلا لله وحده لا شريك له، لا الحي من ذلك شيء ولا الميت، فلا فرق بين حالتي الحياة والممات، وأما الذين يفرقون بين الحالتين فهم إلى الشرك أقرب، ومذهبهم يوهم التأثير للحي، فقد أخذوا من حيث لا يشعرون، ودخل الشرك في توحيدهم شاؤوا أم أبوا، فكيف يدعون أنهم

محافظون على التوحيد وينسبون غيرهم إلى الإشراك سبحانه
هذا بهتان عظيم.

فالتوسل والتشفع والاستغاثة كلها بمعنى واحد، وليس
لها في قلوب المؤمنين معنى إلا التبرك بذكر أحباب الله تعالى
وتوسيطهم في ذلك أصلاً لما ورد: ((إن الله تعالى رحم بهم
العباد أحياء وأمواتاً))^(١)، وكما تقول: هذه الأكلة أشبعني،
وهذه الشربة أروتي ونحو ذلك، والمشبع والمروي هو الله تعالى
بهذا السبب، وقد يتخلف بمشيئة الله تعالى، ومسألتنا كذلك،
فلاستغاثة والطلب في حقيقة الأمر من الله تعالى لا من غيره،
فلا يصح القول بمنعها وأنها بدعة مع إجماع الفقهاء على
جوازها، بل استحبابها في بعض الأحيان كما تقدم، والإجماع
حجة قاطعة، فقد روي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال:
قال رسول الله ﷺ: ((إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة ويد

(١). لم أجده.

الله مع الجماعة»^(١) وعن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: ((اتبعوا السواد الأعظم فإن من شذَّ شذَّ في النار))^(٢) فنسأله تعالى أن يثبت قلوبنا على اتباع سنته وهديه، فقد روى أنس رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يُكثِّر أن يقول:

(١). روى الترمذي في سننه في كتاب الفتن عن رسول الله (باب: ما جاء في لزوم الجماعة) رقم [٢١٩٢] عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَجْمَعُ أُمَّتِي — أَوْ قَالَ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ — عَلَى ضَلَالَةٍ، وَيَدُّ اللَّهُ عَلَى الْجَمَاعَةِ، وَمَنْ شَذَّ شَذَّ إِلَى النَّارِ». قال أبو عيسى: هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه.

(٢). رواه الضياء في المختارة بلفظ: ((إِنَّ اللَّهَ لَا يَجْمَعُ هَذِهِ الْأُمَّةَ عَلَى ضَلَالَةٍ أَبَدًا وَإِنْ يَدُ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ فَاتَّبِعُوا السَّوَادَ الْأَعْظَمَ فَإِنَّهُ مِنْ شَذَّ شَذَّ فِي النَّارِ)) قال ابن حجر رحمه الله في تخريج المختصر: حديث غريب خرج أبو نعيم في الحلية واللالكائي في السنة ورجاله رجال الصحيح لكنه معلول فقد قال الحاكم لو كان محفوظاً حكمت بصحته على شرط الصحيح لكن اختلف فيه على معتمر بن سليمان على سبعة أقوال فذكرها وذلك مقتضى للاضطراب والمضطرب من أقسام الضعيف

((بِأَمْقَلَبِ الْقُلُوبِ ثَبَتَ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ))^(١) إلى آخر الحديث، وهذه المسألة مما تغالى فيها وغلط الطائفة الروهابية المتقدم ذكرهم وأطلقوا الكفر على فاعل ذلك المذكور، وقد ثبت فيما بيننا جوازه، بل استحبابه، وأما الألفاظ المغلوطة الواقعة من بعض العوام الموهمة للتأثير فمحملها ظاهر ومثلها كثير في القرآن والسنة من إسناد بعض الأشياء لأسبابها، وهي من باب المحازر العقلي كما قدمنا فلا يجوز تكفير المسلمين بها

(١). رواه السترمذي في كتاب القدر (باب: ما جاء أَنَّ الْقُلُوبَ بَيِّنَ أَصْبُعِي الرَّحْمَنِ) رقم [٢١٦٤] عن أنسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ: يَا مُقَلَّبَ الْقُلُوبِ ثَبَّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَمَّا بِكَ وَبِمَا جِئْتَ بِهِ فَهَلْ تَخَافُ عَلَيْنَا؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنَّ الْقُلُوبَ بَيِّنَ أَصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ اللَّهِ يُقَلِّبُهَا كَيْفَ يَشَاءُ».

قال أبو عيسى: وهذا حديث حسن. وهكذا روى غير واحد عن الأعمش عن أبي سفيان عن أنس. وروى بعضهم عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي ﷺ. وحديث أبي سفيان عن أنس أصح.

رواه أحمد في مسنده رقم [١١٦٩٧].

أصلاً، ومن كُفّرهم بمثل ذلك فهو إلى الكفر أقرب، ويجب حمل كلام المسلمين على المحامل الحسنة ولو سبعين محملاً كما ذكروه، فما دام يمكن تأويل كلامهم وحمله على محمل صحيح فلا يجوز القول بكفرهم بذلك، سيما وهذه المسألة واضحة لا إشكال فيها، فلا كفر بها أصلاً، وهذا من جهل هذه الفرقة الجهل المركب حيث لم تعترف بجهلها، بل صفتها العناد والمكابرة مصحوبة بدعوى اجتهاد أو ترجيح كما قدمنا؛ فنسأل الله تعالى لنا ولهم التوبة والحفظ، ويجب عليهم الرجوع إلى الحق فإنه فريضة، ونسأله تعالى الهداية أجمعين بجاه أنبيائه وأوليائه الصالحين آمين.

المقالة الخامسة

في استحباب زيارة القبور وشد الرحيل إليها سيما

زيارة قبره الشريف ﷺ

أما زيارة قبر نبينا محمد ﷺ فهي من أفضل الطاعات وأجلّ القربات، وردت بها الآثار وحثّ عليها النبي المختار وتنافس بها الأئمة الأخيار لقوله ﷺ: ((من زار قبري وجبت له شفاعتي))^(١) وقوله عليه السلام: ((من زارني بعد موتي

(١). رواه أبو الشيخ وابن أبي الدنيا وغيرهما عن ابن عمر وهو في صحيح ابن خزيمة وأشار إلى تضعيفه، وعند أبي الشيخ والطبراني وابن عدي والدارقطني والبيهقي ولفظهم كان كمن زارني في حياتي، وضعفه البيهقي.

وقال الذهبي طرده كلها لينة لكن يتقوى بعضها ببعض لأن ما في رواها متهم بالكذب. قال ومن أجودها إسناد حديث حاطب الذي أخرجه ابن عساكر وغيره من زارني بعد فكأنما زارني في حياتي. وللطيالسي عن عمر مرفوعاً من زار قبري كنت له شفيعاً أو شهيداً. وللسبكي شفاء السقام في زيارة خير الأنام وذكر فيه أحاديث كثيرة في هذا المعنى.

فكأنما زارني في حياتي))^(١) وفي رواية ((من جاءني زائراً لا
تعمله حاجة إلا زيارتي كان حقاً عليّ أن أكون له شفيعاً يوم
القيامة)) وقال في الإقناع والمنتهى اللذين هما عمدة المذهب
الأحمد: (وإذا فرغ يعني الحاج من الحج استحب له زيارة قبره
عليه السلام وقبر صاحبيه أبي بكر وعمر رضي الله
عنهما) أ.هـ

قال في شرح الإقناع: (قال ابن نصر الله: من لازم
استحباب زيارة قبره عليه السلام وصاحبيه استحباب شد
الرحل إليها لأن زيارته عليه السلام للحاج لا تمكن دون شد
الرحل) أ.هـ. فهو تصريح باستحباب شد الرحل للزيارة، ثم

وكذا ذكر ابن حجر المكي في كتابه الجوهر المنظم أحاديث من
هذا النمط: منها قوله عليه السلام من زارني أو من زار قبري إلى
المدينة كنت له شفيعاً وشهيداً،

وروى البيهقي عن أنس رضي الله تعالى عنه من زارني في المدينة
محتسباً كنت له شهيداً وشفيعاً يوم القيامة
(١). رواه الطبراني في الكبير والبيهقي في السنن الكبرى.

لا مخصص لذلك، فنقول بجواز شدها لزيارة المشاهد كلها والقبور.

وقال في الإقناع: (قال الإمام أحمد: إذا حج الذي لم يحجَّ قط يعني عن غير طريق الشام فلا يأخذ على طريق المدينة لأنه إن حدث به الموت كان في سبيل الحج، أي ينبغي له أن يقصد مكة من أقصر الطرق ولا يتشاغل بغير الحج، ثم قال الإمام: وإن كان الحج تطوعاً بدأ بالزيارة) أ.هـ.

قال ابن نصر الله في هذا أي نص الإمام المذكور دليل أن الزيارة مقدمة في الفضيلة على نفل الحج وعلى استحباب شد الرحل إليها قبله، ومقتضى عمومه للنساء أيضاً.

وأما التمسح بقبره الشريف فلم يثبت عن أحد من الحنابلة إلا ما نقله في شرح الإقناع في الجناز عن الإمام إبراهيم الحري صاحب الإمام أحمد أنه يستحب تقبيل حجرة النبي عليه السلام، والإمام قد أحاط بالسنة، فلا بُدَّ هناك من دليل له، وحاشاه من أن يحكم بشيء بلا دليل، والله أعلم.

وأما زيارة بقية القبور فقد صحت بها الأخبار أيضاً،
 واتفق على اعتيادها للرجال والفقهاء من الصحابة وغيرهم،
 فإنه ثبت أنه ﷺ كان يكثر زيارة قبور البقيع في كل جمعة،
 فتسن زيارتها للاعتبار والتذكر^(١) ولانتفاع الميت بالقراءة عنده
 والذكر ولم يختلف اثنان بذلك، وأما للنساء فيجوز بطريق
 الصدفة لا القصد، ولكن على وجه البذلة وأمن الفتنة، ولو
 قيل بمنعها في هذا الزمان الكثير الشر والفساد القليل الخير لا

(١). روى الترمذي في كتاب الجنائز (باب: ما جاء في الرخصة في
 زيارة القبور) رقم [١٠٥٤] عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال
 قال رسول الله ﷺ: ((قد كنت نهيتكم عن زيارة القبور فقد أذن
 لمحمد في زيارة قبر أمه فزوروها فإنها تذكركم الآخرة)). قال أبو
 عيسى حديث بريدة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند
 أهل العلم لا يرون بزيارة القبور بأساً وهو قول ابن المبارك
 والشافعي وأحمد وإسحق.

ورواه مسلم في الجنائز (باب: استئذان النبي ربه عز وجل في زيارة قبر
 أمه) رقم [٩٧٧] عن أبي بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ:
 ((نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها)).

يُبعد كما نقله المتأخرين، سيما وقد ورد عن عائشة الصديق رضي الله عنها وعن أبيها أنها قالت: ((لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء اليوم لمنعهن المساجد))^(١)، فالقبور من باب أولى، وهذا في زمنها ففي زماننا من باب أولى، ولذا أطلق بعضهم المنع بالنسبة إليهن، وهو حسن لا يشك به عارف بأحوال الزمان اليوم، وربما يحمل عليهن حديث ((لعن الله زوارات القبور))^(٢) وقد قدمنا نقل شرح الإقناع عن

(١). رواه البخاري في كتاب الأذان (باب: انتظار الناس قيام الإمام العالم) رقم [٨٦٩]، ومسلم في كتاب الصلاة (باب: خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة) رقم [٤٤٥].

(٢). رواه ابن ماجه في كتاب الجنائز (باب: ما جاء في النهي عن زيارة النساء القبور) رقم [١٥٧٦]، ورواه الترمذي في كتاب الجنائز (باب: ما جاء في الرخصة في زيارة القبور) رقم [١٠٥٦] ((عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ لعن زوارات القبور)) قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وقد رأى بعض أهل العلم أن هذا كان قبل أن يرخص النبي ﷺ في زيارة القبور فلما رخص

صاحب الإمام أحمد إبراهيم الحربي أنه قال: (الدعاء عند قبر معروف الثرياق المجرب) أقول يؤخذ من هذا تقصد المواضع الفاضلة عند الدعاء رجاء الإجابة، وشواهد هذا كثيرة لا تعارض.

وقال القسطلاني في المواهب اللدنية: قد أجمع المسلمون على استحباب زيارة القبور كما حكاه الإمام النووي، وأوجبها الظاهرية، ومحل الإجماع للرجال فقط، فعلم من هذا استحباب زيارة مشاهد الصالحين والأولياء وغيرهم.

وأما شد الرحل لزيارة القبور والمشاهد فهو مباح لا كراهة فيه في متعمد مذهب الإمام أحمد، وقال في المنتهى والإقناع وشرحيهما في صلاة القصر: إن السفر يكون واجباً كالسفر لحج وجهاد متعين، ومسنوناً كالسفر لزيارة الإخوان وعيادة المريض وزيارة الوالدين، ومباحاً كالسفر لترهة وفرجة

دخل في رخصته الرجال والنساء وقال بعضهم إنما كره زيارة القبور للنساء لقلة صبرهن وكثرة جزعهن.

وتجارة أو قصد مشهدٍ أو قبر نبي أو مسجد غير الثلاثة، فمنه يعلم أنَّ شد الرحل لغير الثلاثة مباح لا كراهية فيه، وفي الإقناع وشرحه: ويترخص أي المسافر إن قصد بسفره مشهداً أو قصد مسجداً ولو غير الثلاثة أو قصد قبر نبي أو غيره كولي، وحديث: ((لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى))^(١) أي لا يطلب ذلك فليس نهياً عن شدها لغيرها خلافاً لبعضهم، لأنه عليه السلام كان يأتي قباءً راكباً وماشياً ويزور القبور ويقول: ((زوروها فإنها تذكر الآخرة))^(٢)، وقوله خلافاً لبعضهم، أي لبعض أئمة الحنابلة الذين كرهوا شد الرحل لزيارة المشاهد ومنعوه من الترخص في سفره كأبي الوفاء بن

-
- (١). رواه البخاري في كتاب الجمعة (باب: فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة) رقم [١١٨٩]، ومسلم في كتاب الحج (باب: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد) رقم [١٣٦٧].
- (٢). تقدم تخريجه.

عقيل البغدادي والشيخ تقي الدين ابن تيمية الحراني وتلميذه ابن القيم، والمذهب الصحيح ما قدمناه عن الإقناع والمنتهى.

وأجاب بعضهم عن الحديث المذكور أن معناه لا تشد الرحال إلى مسجد لأجل تعظيمه والصلاة فيه إلا إلى المساجد المذكورة، فإنها تشد الرحال إليها لتعظيمها والصلاة فيها، ولا بد من تقديرٍ في الحديث المذكور، وإلا لاقتضى منع شد الرحل للحج والجهاد والهجرة من دار الكفر لدار السلام ولطلب العلم وللتجارة وغير ذلك، ولا يقول بهذا أحد، ويدل على التقدير المذكور آنفاً التصريح به في حديثٍ سنده حسن وهو قوله ﷺ: ((لا ينبغي للمطى أن تشد رحالها إلى مسجد يبتغي الصلاة فيه غير المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى))^(١) وذكر العلامة القسطلاني في شرح البخاري عند قوله ﷺ: ((لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد)): اختلاف العلماء في شدها لغيرها أي المساجد

(١). رواه أحمد في باقي مسند المكثرين مسند أبي سعيد الخدري رقم [١١٢١٥].

الثلاثة، كالذهاب إلى زيارة مشاهد الصالحين وإلى المواضع
الفاضلة، فقال أبو محمد الجويني: يحرم عملاً بظاهر هذا
الحديث، واختاره القاضي حسين، وقال به القاضي عياض
وطائفة، والصحيح عند إمام الحرمين وغيره من الشافعية
الجواز، وخصوا النهي بنذر الصلاة في غير الثلاثة، وأما قصد
غيرها لغير ذلك كالزيارة فلا يدخل، وما ذهب إليه الشيخ
تقي الدين من منعه شد الرحال لزيارة المشاهد مطلقاً فليس
بمذهب للإمام أحمد، ولم يصح رواية عنه فيه.

والمذهب ما قدمناه عن الإقناع والمنتهى والشيخ مع علة
كعبه في العلوم وتقدمه في المنطوق والمفهوم لا يتابع في
مسأليتي الزيارة والطلاق الثلاث على أن المحققين من أصحابه
أجابوا عنه بأنه كره اللفظ أدباً لا أصل الزيارة، فإنها من أفضل
الأعمال وأجل القرب الموصلة إلى ذي الجلال، وهو قريب،
وإلا فيبعد مع مقام الشيخ وتفضيله السفر للتجارة والزهرة
على السفر للزيارة ونحوها، ولأن مشروعيتها محل إجماع بلا
نزاع، وأيضاً حديث: ((لا تشد الرحال)) وارد في النهي عن

نذر الصلاة في غير المساجد الثلاثة لاستواء فضيلتها، فمن نذر الصلاة في أحد المساجد الثلاثة لزمه ذلك، وبه قال مالك وأحمد والشافعي في البويطي واختاره أبو إسحاق المروزي، وقال أبو حنيفة لا يجب مطلقاً، وقال الشافعي في الأم يجب في المسجد الحرام لتعليق النسك به بخلاف الآخرين، ومن نذر إتيان غير هذه الثلاثة لصلاة أو غيرها فلا يلزمه لاستواء فضيلتها، فتكفي صلاته في أي مسجد شاء، قال النووي: لا اختلاف فيه إلا ما روي عن الليث من وجوب الوفاء، وعن الحنابلة رواية أنه لا يجب، ويلزمه كفارة يمين.

وغالب هذه العبارة من القسطلاني في شرح البخاري والله أعلم وأحكم.

الخاتمة

في التصوف وأهله ومنشأ الاعتراضات عليهم من علماء الظاهر والجواب عنها وسبب تعرضي لذلك ما سمعته وما بلغني من الإنكار في هذا الزمان على هؤلاء الأخيار من هذه الفرقة الوهابية وغيرهم من أهل العلم عن جهلٍ منهم بعلم هذه الطائفة الشريفة، وما هم عليه من التوحيد الخاص المطابق للشرعية بالدليل والبرهان والكشف والعيان، كما ستعرفه وبالله المستعان.

أما التصوف فقد عرّفه سادات هذه الطائفة بتعاريف تزيد على مائة تعريف ومرجعها كلها إلى صدق توجهه للحق تعالى وإثبات من لم يزل ونفي من لم يكن على المعنى الذي ستقف عليه إن شاء الله تعالى، وأما أهله فهم أهل الوجود وأرباب المعرفة والشهود، القائلون بوحدة الوجود الحق على المعنى الآتي موضحاً، وهم ألوف مؤلفة وسأتعرض لطائفة منهم هم سادات القوم ورؤساؤهم ممن علت مقاماتهم وارتفعت درجاتهم واستقامت حالاتهم وثبتت كراماتهم وكانت التقوى

زادهم، ومعرفة الله تعالى وعبوديته مرادهم، نفعتهم الله بهم
والمسلمين آمين.

وسبب شهرتهم بهذا القول دون غيرهم كونهم تصدوا
للتأليف وتحرير هذه المسألة الإيمانية بالإذن الإلهي، ولعل
غيرهم لم يؤذن لهم بذلك وقد صدر عليهم الرد من علماء
الظاهر لحكمة يعلمها تعالى، وأما منشأ اعتراض المعارضين
عليهم فهو القول بوحدة الوجود، وأما بقية الاعتراضات
عليهم فكالفراغ لهذه المسألة، فلذا طوينا ذكره واقتصرنا في
السنفل على بيان هذه المسألة التي هي أهم المسائل وبيان نذرٍ
قليلٍ مناسب لها، وبالحقيقة هي التوحيد الحقيقي الخاص، وسر
الإيمان والإخلاص الذي لا يمكن عقلاً ولا شرعاً القول بغيره
لمن فهم ذلك على وجهه حق الفهم، وهي لباب الشريعة
المطهرة وعينها، ولكنها في الأعصر المتقدمة كانت غامضة
الفهم والإدراك بسبب خفاء الإشارة إليها وعدم التصريح
بدلائلها لحكمة ما، فلم يتبين كشف معناها ولا فك معماها
إلا في كلام السادات المتأخرين المتبحرين كمثال الأستاذ الكبير

القطب العارف بالله تعالى والذال عليه شيخ الشيوخ في وقته
سيدي عبد الوهاب الشعراوي بالواو هكذا وجدته بخط
الأستاذ الأتي ذكره، ومثل سيدي عبد الغني النابلسي والسيد
القطب العارف بالله تعالى الذال عليه السيد مصطفى البكري
الصديقي وغيرهم، ومن بحرهم نقلت فاصغي لما يلقي من
معناها بقلب كالحديد أو ألقى السمع وأنت شهيد، وكف
لسانك واحبس من بعيد، فممن تكلم بهذه المسألة من رؤساء
هذه الطائفة وهو من أعظمهم علماً وفهماً حضرة الوارث
الحمدي الكامل الفاني عن نفسه الباقي بربه العارف الأستاذ
الخطير الشيخ محي الدين بن العربي الملقب بالأكبر والكبريت
الأحمر، وقد تصدى للرد عليه جماعة من كبار علماء الظاهر
نطوي ذكرهم لأنه غير مقصود فإنه من القائلين بها على
وجهها الشرعي، وقد وافق فيها من تقدمه من كبار رجال
هذه الطائفة المباركة المرضية كالأقطاب الأربعة المشهورين
الخاضع لهم كل من في وقتهم إلى يومنا هذا، والمتفق على
حسن أحوالهم كلمة أهل الملة الحمدية، وأبي يزيد البسطامي

الذي إذا أطلق لفظ العارف انصرف إليه، وأبي مدين الذي يعبر عنه الشيخ الأكبر بشيخنا، وسيد الطائفتين الجنيد البغدادي، وأبي طالب المكي، وأبي الحسن الشاذلي، وأبي سعيد الخراز، وشمس الدين التبريزي، وجلال الدين الرومي صاحب المثنوى، وتلميذه صدر الدين القونوي، وبهاء الدين نقشبند، وعفيف الدين التلمساني، وابن الفارض سلطان العاشقين، وحجة الإسلام كافة الغزالي، وغيرهم من عظماء الرجال الواصلين إلى عين التوحيد وأهل الحقيقة والتجريد، لا يحصون عدداً إلا أنهم رضي الله عنهم لم يدونوا في هذا الشأن كثيراً كما دون سيدي الشيخ الأكبر فيه، والظاهر أنه لعدم الإذن وإلا لكان يجب عليهم ذلك كما أخبر به الشيخ رضي الله عنه عن نفسه في الفتوحات والفصوص وغيرهما، بأنه مادونها إلا عن إذن من حضرة الرسول الأعظم ﷺ وقد كشف في تدوينه لهذه المسألة وغيرها من الحقائق عن باطن الشريعة الأحمدية، ووضح الكلمات العظيمة القرآنية، وبيّن جوامع الكلم المصطفوية بما لا يخطر على قلب بشر ولا تحيط به الفكر، وإنما

هو علمٌ لدي وكشفٌ رباني، بل هو نفثٌ في روع، فما قال شيئاً إلا عن الله فإنه رضي الله عنه العبد الخاص الذي يقول بالحق ويسمع به ويصبر به كما أخبر به عن نفسه فكل كلامه حكم ﴿ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً﴾ [البقرة: ٢٦٩] ولنقدم أولاً عقيدة هذا الإمام العارف الموافقة لعقيدة السلف الصالح التي أخبر بها عن نفسه بقوله سائلي عن عقيدتي أحسن الله ظنه علم الله أنها شهد الله أنه أشار إلى قوله تعالى ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم﴾ [آل عمران: ١٨]، ومع ذلك هو رضي الله عنه مجتهد مطلق في مذهبه الخاص الفقهي والأصل الديني كما نبه على ذلك في فتوحاته المكية قال فيها: إني ذكرت مسألة وافقت فيها مذهب الحكيم أو المعتزلي أو الجبري أو خلافهم فليس قصدي تقليد واحد منهم وإنما هو مجرد موقفة رأي رأياً، ومن المعلوم البين أن ليس جميع ما ذهب إليه الحكيم والمعتزلي أو الجبري باطلاً وغير صحيح، بل لا بد وأن يكون فيه ما شأنه الصحة، وكثيراً ما يوافق وضعه

في مذهبه الاشراقيين أو غيرهم، ولنذكر ما يتعلق بالكلام على
أساس وحدة الوجود مع أدلتها فنقول:

مذهب أهل الحق من أهل الله تعالى الواقفين على
عين الشريعة المطهرة وأسرارها بعد وقوفهم على ظواهرها
واصطلاحات أهل الفنون بأسرها، واتقانهم لأصولها وفروعها
أن الوجود من حيث هو هو أي لا بشرط شيء معه هو الحق
تعالى وأن هذا الوجود واحد بوحدة لا تزيد على ذاته، وأنه
موجود خارجي فهذه دعاوى ثلاث ثابتة فيه عندهم وسنذكر
أدلتهم فيها.

مسألة: إذا كان لهذا الوجود الوحدة الذاتية فما هو في
الخارج منه أو في الذهن من الأفراد فإنما هو أفراد خصوصية لا
حقيقة، كما تقول: إن القيام من حيث هو واحد فإذا أضيف
إلى زيد قيل: هو قيام زيد، وإلى عمر وقيل هو قيام عمر،
وهكذا، وإذا قطعت النسبة عنهما رجع القيام شيئاً واحداً.

مسألة أخرى: قد علم من قولنا لا بشرط شيء أن
جميع ما يعتبر لهذا الوجود من كونه كلياً أو جزئياً خارجياً أو

ذهنياً عاماً أو خاصاً أمراً اعتبارياً أو حقيقياً إلى غير ذلك من وجود الاعتبارات ليس يراد به هذا الوجود الحق المذكور لتقييد ذلك وإطلاقه، نعم هذا يكون له باعتبار تترلاته في مراتبه وظهوراته فيها، كالماء فإنه من حيث ذاته لا لون له، فإذا ظهر بالأواني المتلونة تبعها في اللونية، فقليل أحمر وأخضر وأصفر وهكذا فلا يرد ما وقع في كلامهم رضي الله عنهم من أن العالم هو الحق، أو أن الكل هو تعالى، فالمخلص من هذا أن يقال: مادام العالم بخصوصياته كهذا زيد، وهذا عمر ونحو ذلك، فهو غير الحق قطعاً وهو كفر بإجماع الطائفتين حينئذ، وإذا قطع النظر عن الخصوصيات واضمحلت وكان الحق من ورائها وحده لا غير رجع العالم إلى أنه هو الحق تعالى، وهو حقيقة الإيمان ونفي الشرك، لأن الوجود لله وحده كما ذكر، وإيضاح ذلك بما ذكره الأستاذ الشعراوي رضي الله عنه في كتابه الموازين الذرية أن للحق تعالى مرتبتين: مرتبة الإطلاق الحقيقي المتره عن كل قيد حتى عن الإطلاق فإنه قيد له وهو المتره عن القيود وهو في هذه المرتبة ثابت له الغنى عن العالمين

ولا خبرة للعالمين به ولا معرفة ولا إشارة أبداً، والمرتبة الأخرى مرتبة التقييد وهو الظاهر سبحانه وتعالى بما للعالمين به في كل صورة محسوسة ومعقولة وموهومة، فهي ثابتة له بوجه التنزل بمقتضى قوله تعالى:

﴿لله ما في السموات وما في الأرض﴾ [النجم: ٣١]
وقوله تعالى: ﴿وله كل شيء﴾ [النمل: ٩١] بلا تأويل أي مظهر له فكل صورة مما ذكر هي مظهر له وهو قيومها، وهو من حيث إطلاقه وأحدثه وغناه عن العالمين مظهره عنها، وباعتبار هذه المرتبة ثبتت له صفات التشبيه كظهوره بالصور المختلفة يوم القيامة، الثابت بالأحاديث الصحيحة، والمشي والهرولة والتعجب والتبشيش، وغير ذلك مما ورد بلا تأويل لها وإخراجها عن المتبادر منها بلغة العرب التي نزل القرآن بها.

وكشف هذا المعنى وفك هذا الرمز يظهر بمثال حسي ذكره الأستاذ العارف سيدي عبد الغني النابلسي رضي الله عنه في بعض مؤلفاته وهو الصورة داخل المرأة إذا قابلها شخص فيظهر للرائي صورته داخل المرأة كأنها هو حتى أنه ربما يظنها

القاصر العقل أو الصغير أنها هي فلان ويناديها باسمه، وربما يمد يده إليها زاعماً أنها هو، والحال أنها مظهر للحقيقة التي تقابلها ومثال لها ليست هي هو في نفس الأمر، بل هو مترد عنها، ولا مناسبة بينها وبينه بوجه من الوجوه وبذاتها تعطي التزييه له، ولذا يمينها تكون شمالاً له وبالعكس، ومن البين أنه لا يلزم من ظهور الشيء بصورة المرأة تحوله في ذاته ولا اتصاله بها ولا حلوله فيها ولا اتحاده ولا تغيره عما هو في ذاته بوجه من الوجود، لأنها محض مظهر له وصورة معدومة في الخارج، مقدرة مفروضة لا وجود لها فيه بل لها ثبوت مادامت تلك الحقيقة ماسكة لها بمقابلتها لها، كذلك ظهور الحق تعالى بصور العوالم بأسرها والله المثل الأعلى، والأنزه أبد الآبدين ودهر الداهرين، إنما هو محض تجل وانكشاف لا يلزم منه أن يتصل بها أو يحل فيها أو يتحد معها، ولا مناسبة بينه وبينها بوجه من الوجوه لأنها محض صور وتقادير عدمية مفروضة لا وجود لها بالنسبة للحق تعالى تجلى لها فظهرت على صورة ما في علمه القديم الأزلي، فلها الثبوت في العلم لا الوجود في الخارج،

كما صور الإنسان في نفسه وعقله صورة، فما دامت هذه الصورة المتخيلة ممسوكة في ذهنه فلها الثبوت، وإذا صرف النظر عنها على الفرض والتقدير كانت معدومة وليس لها وجود خارج الذهن، وبالنسبة إليها هي معدومة باطلة، فكيف تحل الحقيقة في العدم أو تتحد به، هذا مما لا يتصوره العقل فضلاً عن النقل لأن الحلول والاتحاد لا يتصور ولا يمكن إلا بين شيئين حقيقيين مستقلين بالوجود، وقد ثبت بالعقل والنقل عدم وجود شيء مع الحق تعالى، بل لها الثبوت فقط فلا حلول ولا اتحاد ولكونها ثابتة غير منفية صح خطاب الله تعالى لها بقوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، ولا يخاطب إلا ثابت فيكون المعنى إذا أردنا إبراز شيء وإظهاره من حضرة علمنا الثابت فيه الغير الموجود في الخارج أن نقول له ابرز واظهر فيبرز ويظهر ويتجلى الحق تعالى عليه بوجوده وبمده له بفيضه وجوده، ويكون بقاؤه بقيومية الحق تعالى عليه وامداده فهو كظل الشجرة بالنسبة لأصلها، ولو ثبت له الوجود بالاستقلال لم تثبت له صفة

الافتقار للحق تعالى، وهي ذاتية له في كل لحظة وأقل من ذلك، وبهذا المقدار اعني الثبوت المذكور صح التكليف وتم التشريف، ويأتي لهذا تمام على الله تعالى بلوغ المرام، اللهم ألهمنا رشدنا وأعدنا من شر أنفسنا، ولنرجع إلى ما كنا فيه من بحث الوجود، فنقول ثم إن هذا الوجود الحق يستره في أول مراتبه عن كل قيد وتعين، فانتفى العلم به حينئذ لذلك، وإنما دلت رسله تعالى عليه والحالة هذه، ولولا الرسل لم يعلم بحال في تلك المرتبة التي لها الإطلاق الحقيقي فلا اسم له هنا ولا رسم، وهذا شأن الذات الأحدية قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الصمد: ١] أشار بضمير الغيب المطلق الذي ينفي التعين والعلم وأنه هو الله أحد، ثم إن التعيين والمعرفة كانا له تعالى باعتبار وأحديته، وهي الحضرة المقيدة المذكورة سابقاً، وعند تجلياته بصورها الاسماء والصفاتية التي لا تتناها فالمرتبة الأولى هي الكثر المخفي المشار إليه بقوله في الحديث القدسي كما ذكره حضرة الشيخ رضي الله عنه وغيره ((كنت كثرًا

مخفياً^(١))) والمرتبة الثانية المحبة مرتبة ((فأحببت أن أعرف)) فكأن هذا الوجود هو المعلوم المجهول أي المجهول من حيث الحقيقة والادراك، والمعلوم من حيث التحليات والظهور بالمظاهر كما قدمنا، قال عليه السلام: ((سبحانك لا أحصي

(١).)) كنت كثرًا لا أعرف، فأحببت أن أعرف، فخلقت

خلقا، فعرفتهم بي فعرفوني)).

وفي لفظ فتعرفت إليهم في عرفوني، قال ابن تيمية: ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا يُعرف له سند صحيح ولا ضعيف.

وتبعه الزركشي والحافظ ابن حجر في اللآلئ والسيوطي وغيرهم.

وقال القاري لكن معناه صحيح مستفاد من قوله تعالى {وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون} أي ليعرفوني كما فسره ابن عباس رضي الله عنهما.

والمشهور على الألسنة كنت كثرًا مخفياً فأحببت أن أعرف فخلقت خلقا في عرفوني. وهو واقع كثيرا في كلام الصوفية، واعتمدوه وبنوا عليه أصولاً لهم

ثناء عليك))^(١) أي لا أبلغ كل ما فيك وقال: ((ما عرفناك حق معرفتك))^(٢) وقال تعالى: ﴿وما قدرُوا اللهَ حقَّ قدره﴾ [الأنعام: ٩١]، ثم لما كان لهذا الوجود الحق الاعتبار أن السابقان أي اعتبار حضرة التقييد من حيث واحديته والعلم به من حيث مظاهره وتحليلاته الدالة عليه بأنه لا إله إلا هو توهم من توهم من هذين الاعتبارين أن الوجود كله طبيعي عند

(١). رواه مسلم في كتاب الصلاة (باب: ما يقال في الركوع والسجود) رقم [٤٨٦] عن عائشة قالت: ((فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الفرائض فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان وهو يقول: اللهم أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك)).

(٢). أخرجه الخطيب عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: أوحى الله إلى داود عليه السلام: يا داود إن العبد من عبيدي ليأتيني بالحسنة فأحكمه في. قال داود عليه السلام: وما تلك الحسنة؟ قال: كربة فرجها عن مؤمن قال داود عليه السلام: اللهم حقيق على من عرفك حق معرفتك أن لا يقنط منك.

القوم لا وجود له إلا بوجود أفرادهم، ورتبوا على ذلك لوازم باطلة تخل بالتوحيد، وهذا التوهم مدفوع كما بينا من أن له الوجود الخارجي على كلا الحالين إلا أنه في الحالة الأولى لم يعلم أصلاً إلا بدلالة الرسل عليه، ولا يلزم من عدم العلم بالشيء عدم ذلك الشيء، في الواقع مسألة قولهم إن الوجود من حيث هو هو، هو الحق أي يعبرون عنه تعالى بهذا الوجود حيث لم يكن شيء ترجع إليه كل الأشياء في جميع مراتبها إلا هذا الوجود المطلق عن كل قيد حتى عن قيد الإطلاق، فإنه تقييد له، وهو أيضاً المتقيد بكل قيد، أي من حيث التجلي والظهور كما مر، ثم ليعلم أن إدراك علم التصوف يكون بأحد طريقتين: الطريق الأول وهو الأعلى هو طرق الذوق والحصول بالنفث في الروح، والثاني يكون بالأخذ من الكتب المدونة للقوم، إما بالفتح الإلهي أو بتعليم شيخ عالم به أو ذائق، وهذا الوجه يُعد من الكشف كما ذكره حضرة الشيخ في فتوحاته المكية، ولا خفاء فيه لأنه علم والعلم صفة تنكشف بها المعلومات، وقد أمر رضي الله عنه هو وغيره من

سادات القوم بمطالعة كتبهم لتهيئ لفهمها على وجهها
ومؤمن بها، وأما نهي بعض المشايخ لبعض تلامذته عن
مطالعتها فإما لعدم أهليته، فخوفاً على زيغ عقيدته فناه عنها،
أو لأنه يشغله ذلك عما أمره به من الأوراد حالة السلوك فهو
أنفع له من غيره كما ذكره سيدي العارف النابلسي في شرح
ديوان ابن الفارض، وغيره، والطريق الأول عليه المعول فإن
الطريق الثاني لا يخلو عن خبط وحيرة، ثم إن أهل الكشف
والشهود لما رأوا الحال على ما هو عليه في الأمر الإلهي عبروا
عنه بالفاظ كيفما اتفق، ولم يتحاشوا عما يرد على ظواهرها
كقولهم إن الحق تعالى هو الوجود من حيث هو هو، فإنهم
بالمشاهدة والعيان رأوا أن الحق تعالى الواجب الوجود هو
الذي قامت به السموات والأرض وما بينهما، بل هو قيوم
كل شيء فلم يروا شيئاً يعم هذا الأمر ويناسبه إلا الوجود
المؤنه عن كل قيد، فعبروا عنه بهذا اللفظ، كقولهم عندما رأوا
أنه تعالى لا يخلو شيء عنه إن العارف لا يكون عارفاً حتى
يرى هوية الحق سارية في كل شيء، أي بلا سريان بعد فناء

كل شيء في العيان، ومن هنا قال الصديق الأكبر رضي الله عنه: ما رأيت شيئاً إلا ورأيت الله قبله أو بعده أو فيه، كما نقل عنه ذلك ثقات هذه الطائفة، وهذا بظاهره حلول كما أن الأول بظاهره صيغة وأمر اعتباري، وكقول الشيخ الأكبر عندما رأى أن كل شيء لا بد أن يرجع بباطنه إلى الحق شعراً

الرب حق والعبد حق ياليت شعري من المكلف
إن قلت عبد فذاك ميت أو قلت رب أنى يكلف

وهذا بظاهره اتحاد وشرك، فبهذا وأمثاله غلط من غلط، وهم قسمان متصوفة مشغوفون بمطالعة كتب القوم ويتكلمون بما يتكلمون به وهم جهلة لا يدرون مبادئ العلم فضلاً عن مقاصده، ويزعمون أنهم على الحاصل وهم على الفئت، وهؤلاء هم الجهلة المارقون من الدين، يصدق عليهم قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، ومثل هؤلاء يكونون علة غائية للتكلم والاعتراض على القوم، والقسم الثاني من هو من أهل العلم إلا أنهم ليس لهم هذا المشرب العذب، فيسمع كلاماً ظاهره الحلول أو الاتحاد، أو

أنه مخالف لظاهر الشريعة في الجملة، فيقول على القوم بحسب ما ظهر له من كلامهم أنهم حلولية أو اتحادية أو إباحية أو وجودية أو زنادقة، وحاشا مقامهم من ذلك، ومن العلماء من التزم الأدب معهم وسكت ووكّل العلم في شأن كلامهم إليه تعالى لعدم إحاطة أحد بجميع المعلومات وأحبهم وسلم لهم، فهذا هو المنهج الأسلم والأول على خطر عظيم، وعلى كل حال فشأن كلامهم الإشارة لا صريح العبارة، بل لهم رموز خفية لا تدرك إلا من طريق الكشف والذوق الصحيح، إلا أنه قد اشتهر فيما بين العلماء بأحوال كلامهم أن الممارسة على مطالعة كتبهم بمحبة وصدق وتسليم لمن له نوع أهلية تورث نوع فتح إلهي فيها سيما كتب الشيخ الأكبر رضي الله عنه، وأن من شأنهم في تأليفهم أن يفسروا بعض كلامهم السابق بالبعض اللاحق، كما يقول الشيخ في فتوحاته: وهذا معنى كلامي فيما تقدم كذا وكذا، فمن هذا يحصل للمتأمل إدراك الباقي في الجملة ويذهب منه ما توهمه أولاً فإنهم رضي الله عنهم تكلموا في كتبهم بشيء قد أحاله العقل السليم، أو

خالف الطريق المستقيم، ومرجع كلماتهم للعلم اللدني الوارد في القرآن والسنة، يظهر لمن فتح الله عين بصيرته وكان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، كما ذكره الشيخ في الفتوحات وغيرها، وإنما يحجب فهمها عن غير هذين القسمين من أهل الحجاب والفهم السقيم أو عن منكر أساء الظن بهم فصاحب القلب والعين والعقل السليم أو صاحب أحدهما هو الذي يُسقى من رحيق كلامهم المختوم، ويتنافس في درر مبانيه وجواهر معانيه فإنه إيمان صرف وعبودية خالصة سيما عبارات الشيخ الأكبر وترجمانه العارف النابلسي.

أمولاي محي الدين أنت الذي بدت علومك في الآفاق كالغيث إذ همى فكشفت معنى كل علم مكتم وأوضحت بالتحقيق ما كان مبهماً
وحيث فهمت مما سبق معنى الوجود عندهم الذي هو أهم مسألة في هذا العلم، وفهمت معناه عند غيرهم من أنه أمر كلي طيعي ظهر لك اختلاف الموضوع وبطلت اللوازم الواردة عليه، على أن لازم المذهب ليس بمذهب، وإذا أردنا التقصي عن مفردات الاعتراضات واللوازم والتصدي لردّها لخرجنا عن المقصود من بيان الحق والنصيحة للمسلمين، ولا

تسعه المجلدات ففي هذا القدر كفاية لطالب الهداية، أو معترض لبلوغ الغاية، والله الهادي وعليه اعتمادادي.

ولنرجع إلى بعض الأدلة السمعية على إثبات وحدة الوجود الحق وأن ما سواه فان باطل بالنسبة إليه مما ذكره علماء هذا الفن، فمنها ما وقع في القرآن العظيم والسنة المطهرة، أما القرآن الكريم فقوله تعالى:

﴿كل من عليها فان﴾ [الرحمن: ٢٦] وقوله تعالى: ﴿كل شيء هالك إلا وجهه﴾ [القصص: ٨٨]، أي وجه الحق المتوجه به على ذلك الشيء وقيومه أو وجه الشيء وهو عينه الثابتة في علمه تعالى أزلاً وأبداً، الغير موجودة في الخارج على ما قاله رجال هذه الطائفة، وهو وجه ظاهر لا تنافيه الشريعة المطهرة، وبيانه أن لفظ هالك اسم فاعل وهو حقيقة بالحال كما هو مقرر في موضعه فهلاك الأشياء من حيث هي أشياء حال، وبقاء الوجود ثابت بحكم هذا الاستثناء وقوله تعالى: ﴿قل انظروا ماذا في السموات والأرض﴾ [يونس: ١٠١] مع قوله تعالى: ﴿وهو الله في السموات والأرض﴾ [الأنعام: ٣]،

فحقيقة ذلك واحدة وهو الوجود الحق المحيط بها والظاهر فيها مع كونها معدومة، إذ لا يلزم من ظهور الحقيقة الواحدة بصور معدومة متكررة كثرتها في نفسها وتعددتها أو انقلابها معدومة، أو نحو ذلك من حلول أو اتحاد كما مثلنا من ظهور صور الشاخص عند مقابله للمرأة، وكذلك عند مقابله لجملة مرائي مع التثريه التام والله المثل الأعلى، والإتيان بغى لضرورة التعبير.

وأما السنة فمنه قوله عليه السلام: ((أصدق كلمة قالها لبيد ألا كل شيء خلا الله باطل))^(١) أي بالنسبة للحق، والسنة طافحة بمثل هذا فإن قلت يفهم من هذا الكلام المتقدم بأجمعه أن الأشياء خيالات وأوهام باطلة لا حقيقة لها وهو مذهب قوم ضالين، فالجواب أن هذا راجع إلى أصل لا بد من بيانه أولاً حتى يظهر مرادهم في ذلك وهو أن حقائق الممكنات وماهيتها عبارة عندهم عن الصور العلية المسماة

(١). رواه البخاري في كتاب المناقب (باب: أيام الجاهلية) رقم [٣٨٤١] ومسلم في كتاب الشعر رقم [٢٢٥٦].

بالأعيان الثابتة لثبوتها في العلم وعدم براحها عنه حيث أنها لم تشم رائحة الوجود الخارجي فضلاً عن كونها موجودة، ومجموع هذه الصور هي الحضرة العلية، وهي صور أسمائه تعالى وصفاته ولو شمت هذه الأعيان من رائحة الوجود الخارجي لزم حدوثها ويلزم منه حدوث العلم القديم، وهذه الحقائق هي المراتبي التي ظهر بها ظل الوجود الحق أو هي مرآتها، وهي ظهرت به قولان، وإنما قيل إن ظل الوجود هو الظاهر لا نفسه لأن الوجود الحق في مرتبة أحديته الأزلية، لا تعلق له بمظهرٍ أبداً، وظهوره إنما يكون باعتبار تجلياته على حسب شؤونه لا باعتبار ذاته فكان الظاهر ظله لا هو في هذه المرتبة الواحدية، وإلى هذا الإشارة بقوله تعالى: ﴿ألم تر إلى ربك كيف مدّ الظل﴾ [الفرقان: ٤٥] أي ظل الوجود على الأعيان، ﴿ولو شاء لجعله ساكناً﴾ [الفرقان: ٤٥] أي لا أثر له ولا ظهور، فحصل لهذه الأعيان بهذا الامتداد الوجود العلي فكانت صور أسمائه تعالى وصفاته، فهي بباطنها وجود حق، وبظواهرها خلق، فهي الحق الخلق عندهم، قال السيد البكري:

(إلهي بأهل الذكر والمشهد الأسما بمن عرفوا فيك المظاهر بالأسماء) ثم إن هذه الحقائق التي امتد عليها ظل الوجود العلي سألت بلسان حالها الذي هو أبلغ من لسان المقال من حضرة الواجب تعالى ظهور آثارها وكمالاتها الخارجية وذلك عند استعدادها وقبولها لذلك، فرحمها فتجلى إليها بما سألته فأفاض عليها من خزانة وجوده، فألبست آثارها حلل الوجود الخارجي فظهرت به هذا المكون الغيبي والحسي ظلل هذه الأعيان حقائق المكونات وماهياتها، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى:

﴿إِنَّمَا أَمْرُنَا لَشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ﴾ [النحل: ٤٠]، فالشياء المأمور المخاطب بقوله (كن) هو هذه الأعيان وهذه المظاهر الحسية ظلالاتها، قال الشيخ الأكبر: بل ثم شيء فصار كوناً وكان غيباً فصار عيناً؛ ومن هنا قال أيضاً: أنا القرآن والسبع المثاني وروح الروح لا روح الأواني. إذ تقرر هذا وفهمته حق الفهم عرفت أن معنى كون المكون عدماً محضاً أو خيلاً معناه أنه راجع من هذه الحيشة إلى العدم لانعدام حقائقه

في الخارج والراجع إلى العدم عدم، نعم هو باعتبار أن وراء الوجود الحق حيث ظهر المكون به موجود قطعاً لظهوره بظل الوجود الذي انطبع هو به، فالمكونات موجودة باعتبار ظهورها في الوجود، ومعدومة من أنفسها فلها الوجود المستعار، وأما مذهب القوم الضالين فالمكونات لا وجود لها بحال، فبين المذهبين كما بين المشرقين والمغربيين، وقد أثبت الشيخ الأكبر وجود الأشياء على الوجه المذكور بقوله في خطبة فتوحاته المكية: (الحمد لله الذي أوجد الأشياء عن عدم وعدمه فافهم) فظهر من هذا وما قبله أن أهل الله تعالى تارة يقولون هو موجود وغير الحق على حسب اعتباراتهم فيه، وفيما ذكر الإشارة إلى قوله تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء: ١٨]، فالمكونات حق وباطل، والحق كل آن يدفع الباطل فيزول ثم يأتي أخرى بتجلٍ ثانٍ يشبه الأول، وهكذا وبسبب المشابهة يحصل اللبس، قال تعالى: ﴿بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ق: ١٥] أي التباس لجهلهم بالتجليات الإلهية وتجدها، ومن أدلة السنة أيضاً قوله

ﷺ: ((كان الله ولا شيء معه))^(١)، فالوجود الحق كائن ولا شيء معه، فإن للأشياء الثبوت والظهور لا الوجود مع الله، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وإن كثيراً من العلماء صرحوا بالفرق في معنى الوجود بين أهل الحق وأهل النظر، فقالوا إن الوجود عند أهل النظر أمر اعتباري عارض للماهيات وقيوم لها، فيقول أهل الكشف اللون للخمر، فإن قلت تعدد الممكنات وتكثر ما يفضي إلى تكثر الوجود وانقسامه، ويناقض القول بوحدته، فيجاب عن ذلك بما مثله سيدي

(١). رواه البخاري في كتاب بدء الخلق (باب: ما جاء في قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده) رقم [٣١٩٢]. عن عمران بن حصين رضي الله عنهما قال: دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وعقلت ناقتي بالباب فأتاه ناس من بني تميم فقال اقبلوا البشرى يا بني تميم قالوا قد بشرتنا فأعطنا مرتين ثم دخل عليه ناس من أهل اليمن فقال اقبلوا البشرى يا أهل اليمن إذ لم يقبلها بنو تميم قالوا قد قبلنا يا رسول الله قالوا جئناك نسألك عن هذا الأمر قال: ((كان الله ولم يكن شيء غيره وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء وخلق السموات والأرض)).

الشيخ الأكبر في فصوص الحكم بقوله: (إن الأعداد المتكثرة المنقسمة في الظاهر هي في الحقيقة عبارة عن الواحد مكرراً، فلا تعدد ولا انقسام في نفس الأمر، وهذا التعدد والتكثير والانقسام إنما هو باعتبار ظهور الواحد في مراتب العدد، وذلك أن الواحد في أول مراتب العدد واحد، فإذا ظهر في المرتبة الثانية من مراتب الأعداد قيل فيه ثان وهكذا الثالث والرابع إلى ما لا يتناهى، فما تكثر الواحد أبداً ولا انقسم، وإنما ظهر في مراتب حكمت عليه بالكثرة والتعدد من غير أن يكون ثلم لوحده، ومتى لم ينقسم العدد لم ينقسم المعدود، وهكذا القول بالوجود الحق، فإنه شيء واحد ظهر عند تحليله في مظاهر أسمائه وصفاته بصورة المتكثر المنقسم من غير أن ينقسم في ذاته).

تتمة تتعلق بالمقام وهي عند الأشعري رحمه الله قد ذهب إلى تجدد الأمثال في العرض، فأن العرض لا يبقى زمانين عنده كما هو مقرر، وإلى أن العالم كله يرجع إلى جوهر واحد، فيكون ما ذكره قريباً مما ذكره الشيخ رضي الله عنه ومتابعوه

من القول بوحدة الوجود وتجدد الأمثال، وإن اختلفا باعتبار
ما، وقد علمت أن تجدد الأمثال تابع لتجدد التحليات، قال
الله تعالى: ﴿كل يوم هو في شأن﴾ [الرحمن: ٢٩]، أي كل آن
والله أعلم بما يكون وما قد كان.

إشكال ذكره حضرة الشيخ في فتوحاته المكية وفصوص الحكم
أن من عبَدَ شيئاً فما عبد إلا الله، وإنما كان خطؤه في طريق
العبادة حيث لم يؤذن فيها على هذه الطريقة، فالجواب عنه أنه
حيث علم مما تقدم أن الأشياء كلها راجعة بباطنها إلى الحق
تعالى لأنه وجودها القائمة هي به مع قطع النظر عن
خصوصياتها واعتباراتها على ما وضح سابقاً، وأن العالم من
حيث هو عالم غير الحق تعالى قطعاً، وله العدم والافتقار
الذاتيان له لا يفارقانه بحال من الأحوال كما أن للحق تعالى
وجوب الوجود والغنى المطلق لا إله إلا هو، ولا معبود في
الحقيقة ونفس الأمر سواه، ورجوع العالم إليه تعالى من وجه،
وهو من ورائه بمقتضى قوله تعالى: ﴿أمن هو قائم على كل
نفس بما كسبت﴾ [الرعد: ٣٣]، وقوله: ﴿الله لا إله إلا هو

الحي القيوم» [البقرة: ٢٥٥] صحَّ قوله رضي الله عنه بأن من عبد صنماً مثلاً فما عبد في الحقيقة إلا الله بشهادة قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٣٣]، أي حكم لأن القضاء معناه الأولى المتبادر الحكم لا الأمر على ما ذكره أهل التأويل، فإن مذهب الشيخ الأخذ بظاهر القرآن والسنة لكونه خطاباً للعربي والعجمي، وهذا هو مذهب سلف الأمة وأئمتها الأربعة وغيرهم، ثم نقول لا يلزم مما ذكره الشيخ صحة عبادتهم وجواز تقريرها ونفي إشراكهم ولا يقول هو به فإنه ذكر في فتوحاته المذكورة أن الله تعالى شرع لنا أن لا نعبد في شيء منها، أي المعبودات المجعولة، وأن علمنا أنه تعالى عينها أي من حيث رجوعها إليه تعالى في وجودها مع قطع النظر عن خصوصياتها، كما ذكرنا، وعصى من عبده في تلك الصور وحرَم على نفسه المغفرة له فوجبت المؤاخذه في الشرك، ولا بد لعدم الإذن من الحق تعالى، وصرح أيضاً في عدة من كتبه بأن عبدة الأوثان كان كفرهم ومؤاخذتهم بسبب أنهم ما عبدوا إلا الصور، لأن نظرهم لا يقع إلا عليها،

فعلم من هذا أن معنى القول بوحدة الوجود الحق على الوجه المذكور غير مخالف للشرعية المطهرة، بل هو عينها ولبها، وكذا ما كان تابعاً لها من مسائل الحقيقة عند التأمل والفحص، ومن المعلوم عند كل أحد أن كل حقيقة خالفت الشريعة فهي باطلة بلا شك، كما إن كل شريعة بلا حقيقة فهي عاطلة، والتحقيق بهما هو الكمال كما نقل ذلك عن الثقات من الرجال أصحاب المقال والحال وإلى الله تعالى المرجع والمآل، وعُلم من ذلك أيضاً خطأ من يطعن على العارف المومأ إليه وغيره من رجال هذه الطائفة المباركة وينسبهم إلى الكفر والإشراك ونحو ذلك، فإنهم كلهم على عقيدة سلفية محمدية تلقوها من عين الشريعة بالكشف والعيان بعد الدليل النظري والبرهان، فهم والله الأئمة الهادون المهديون والعلماء العاملون المخلصون تبرؤوا من الشرك الجلي والخفي واتقوا الله فعلمهم من لدنه علماً، كما قال لو يقف عليه الآخرون فلا يجوز سوء الظن بهم ونسبتهم لما هم بريئون منه بصريح كلامهم. بمجرد اتهامهم مع عدم الوقوف على معاني ما

أتوا به من العلم اللدني والكشف اليقيني من حقائق التوحيد
 المبرهن عليه بالأدلة السمعية وأحوال الإرادة والتجريد الجارية
 على الطريق المرضية، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ
 عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ
 مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

وإذا لم تر الهلال فسلم لأناس رأوه بالأبصار
 ولا يجوز الخوض فيما ذهبوا إليه سيما من أهل هذا الزمان
 القليل الخير الكثير الفساد على أهله، فيه الجهل واعتقاد السنة
 بدعة وبالعكس، وأكثرهم لا يعرف مبادئ العلوم فضلاً عن
 مقاصدها، كهذه الفرقة الوهابية فإنهم يتظاهرون بالاعتراض
 على القوم مقلدين للبعض عن جهل منهم بكلام الفريقين
 وبأنه لا يجوز التكلم والاعتراض على أربابها ولا تقليد من
 تكلم ولا متابعتهم سيما وقد اتضحت مقاصدهم فيما وقع في
 كلامهم مما يوجب الاعتراض على أربابها ومخالفة الشرع،
 ومن المعلوم أنه لا يجوز ذم أحد على كلام صدر منه وله محمل
 حسن أو صحيح ولو إلى سبعين وجهاً سيما من مثل هؤلاء

السادة الأخيار الحافظين لحدود الله والمتابعين لأثر خاتم النبيين عليه الصلاة والسلام، والقدم بالقدم في قاله وحاله وحقيقة أمره وقد استقامت أحوالهم وزكت نفوسهم وثبتت كراماتهم وعلت درجاتهم وصارت حقيقتهم عين شريعتهم كما هو في نفس الأمر كذلك، فرضي الله عنهم ورضوا عنه.

وما علي إذا ما قلت معتقدي دع الجهول يظن الحق عدواناً
والله والله والله العظيم ومن أقامه حجة للدين برهاناً
إن الذي قلت بعض من مناقبهم مازدت إلا لعلي زدت نقصاناً

ولو بسطنا القول على مسائل هذا العلم الشريف وأحوال أهله لا تسعه المجلدات، فاختصرنا على بيان هذه المسألة التي هي من أمهات مسائله، وعلى نذر قليل من توابعها لكونها منشأ الاعتراضات الواردة بحسب الظاهر على القائلين بها فليقس غيرها عليها في الأحقية، ومن أراد الاطلاع فليفحص بقبول وإذعان وإنصاف من الكتب المدونة في ذلك يقضي وطره ويقف على البيان الشافي ويسلم للقوم علومهم إن كان من المهتدين وإلا فيرد إلى أسفل سافلين ﴿ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور﴾ [النور: ٤٠]، وإلى الله المرجع في كل

الأمر ولنختم كلامنا بوصيةٍ ذكرها سيدي الشيخ الأكبر في ضمن وصايا القول من كتاب الوصايا وهو آخر أبواب الفتوحات المكية بقوله: قالت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ((خلال المكارم عشر تكون في الرجل ولا تكون في ابنه، وتكون في العبد ولا تكون في سيده: صدق الحديث وصدق الناس، وإعطاء السائل، والمكافأة بالصنائع، والتذمم للجار ومراعاة حق صاحب، وصلة الرحم، وقرى الضيف، وأداء الأمانة ورأسهن الحياء))^(١) نسأل الله الكريم المنان أن يلهمنا الصواب ولا يحيد بنا عن جادته ويعيننا على اتباع السواد الأعظم من المؤمنين السالمين الواصلين إلى الله تعالى الفائزين بالرضوان والحمد لله رب العالمين.

(١). رواه البيهقي في شعب الإيمان.

دمشق - سوريا - هاتف: ٢٢١٩٠٤٧ - تليفاكس: ٢٢٣٧٦٠٦

﴿المكتبة التخصصية للرد على الإهانة﴾